بسم الله الرحمن الرحيم

# جمهورية مصر العربية

## لجنة الخمسين

## لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

## الاجتماع التاسع

المعقود صباح يوم الأربعاء

٢٦ من ذى القعدة ١٤٣٣ هـ، الموافق ٢ من أكتوبر سنة ٢٠١٣م

بسم الله الرحمن الرحيم

# جمهورية مصر العربية

## لجنة الخمسين

## لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية

## الاجتماع التاسع

المعقود عصر يوم الأربعاء

٢٦ من ذى القعدة ١٤٣٣ هـ، الموافق ٢ من أكتوبر سنة ٢٠١٣م

اجتمعت لجنة الخمسين لإعداد المشروع النهائى للتعديلات الدستورية، الساعة الثالثة عصراً برئاسة السيد الأستاذ عمرو موسى رئيس اللجنة، وقد حضر الاجتماع من السادة أعضاء اللجنة عدد (٤٣) عضواً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :**

بسم الله الرحمن الرحيم

أمام حضراتكم مشروع جدول أعمال الجلسة التاسعة وبه ثلاث بنود، البند الأول غير متحقق فأرجو إلغاؤه، البند الأول هو تقارير اللجان النوعية، البند الثانى ما يستجد من أعمال .

هل هناك أية ملاحظات ؟

( لا ملاحظات )

**السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :**

إذن هذا هو جدول الأعمال، نبدأ بتقارير اللجان النوعية، أرجو من المقررين وضع الجلسة العامة، وأعضاء لجنة الخمسين فى الصورة بالنسبة للأنشطة التى جرت فى لجانهم .

واضح أن مقرر اللجنة الأولى غير موجود، إذن سنبدأ بمقرر لجنة نظام الحكم الدكتور عمرو الشوبكى، فليتفضل .

**السيد الدكتور عمرو الشوبكى (مقرر لجنة نظام الحكم والسلطات العامة) :**

شكراً سيدى الرئيس، الحقيقة بما أنى معتاد أن أكون ثالث متحدث، لكن فى كل الأحوال سوف أعرض على حضراتكم مختصراً لأهم نشاط اللجنة هذا الأسبوع، أيضاً عرض لأهم القضايا والنقاط التى جرى التوافق عليها، وأيضاً النقاط التى مازالت معلقة للنقاش العام فى الأسبوع القادم، نحن قد انتهينا من معظم أبواب لجنة نظام الحكم سواء ما يتعلق بالسلطة التشريعية، رئيس الجمهورية، الحكومة، الإدارة المحلية، مجلس الدفاع الوطنى، أيضاً الهيئة الوطنية للانتخابات، والمجلس الأعلى الذى قد ناقشناه اليوم المجلس الأعلى لتنظيم الإعلام، وهذا كان آخر شئ ناقشناه اليوم .

هناك مجموعة من القضايا التى يفترض أن يحسم النقاش فيها الأسبوع القادم، رغم أنه فتح حوار حولها، المواد المتعلقة بالقوات المسلحة، شكل الانتخابات وتصور نهائى لقانون الانتخابات، أيضاً نسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، وأيضاً موضوع التمييز الايجابى فيما يتعلق بالمرأة، وهناك أيضاً اقتراحات لكى

يشمل أطياف أخرى داخل المجتمع، هناك جدل قد أثير حول مجلس الشورى الجلسة التى عقدت أول أمس، وللأسف لم أكن متواجداً فيها، لكن فتح الموضوع مرة أخرى وهناك اقتراحات من بعض الأعضاء بإعادة النقاش مرة أخرى حول هذه المسألة، وأعتقد أن الوضع الأمثل أو المدخل الأدق فى التعامل مع موضوع مجلس الشورى هو أننا أمام فكرة أو أمام تصور لتأسيس مجلس جديد بمضمون جديد وهو مجلس الشيوخ بصلاحيات مختلفة وبتصور مختلف، أعتقد أن من طرح هذه الفكرة قد تحدثوا عن مجلس أقرب لمجلس الخبراء، وبالتالى أتصور أنه من المهم أن يفتح النقاش حول هل نحن فى حاجة إلى مجلس آخر؟ وما هى طبيعة هذا المجلس الجديد ؟ وهو بحكم التعريف سوف يكون مختلفاً بشكل جذرى عن مجلس الشورى السابق بكل الميراث الذى نعلمه، وبالتالى هذا الموضوع سيظل مطروحاً ومثاراً لجدل واسع، ومن المفيد أن نناقشه فى إطار تصور جديد لمجلس بأفق وبصلاحيات جديدة، أيضاً هناك مجموعة من المواد التى تم مناقشتها بشكل منفصل أى فيما يتعلق بصلاحيات رئيس الجمهورية والبرلمان والحكومة، والآن نحن أيضاً فى حاجة إلى مناقشتها مرة أخرى وهى أمامنا بشكل متجانس وبشكل متماسك، هناك اقتراح بأن يتم الاستفتاء بناء على اقتراح يقدم من قبل البرلمان بسحب الثقة من رئيس الجمهورية ليس عن طريق البرلمان فقط، لأن هذا ليس نظاما برلمانيا ولكن عن طريق استفتاء شعبى، وهذا الاقتراح يقابله اقتراح أو تصور آخر أنه يكون هناك حق لرئيس الجمهورية عند الضرورة فى طلب الشعب للاستفتاء على حل البرلمان، وبالتالى أصبح هناك إمكانية أن الشعب هو المصدر الأصيل فى السلطات أن يسحب الثقة من رئيس الجمهورية من خلال استفتاء شعبى وفى نفس الوقت من حق رئيس الجمهورية أن يستفتى الشعب أو يطلب حل البرلمان باستفتاء شعبى، رغم أن هاتين المادتين هما المقترحان قبل ذلك، لكن هاتان المادتان على قدر كبير من الأهمية وفيهما قدر من الاجتهاد على مستوى شكل النظام السياسى، وبالتالى أتصور أننا توافقنا على أننا سنتم مناقشة هذه الفكرة، هل سنتمسك بصلاحية الحل لكلا الطرفين رغم ما بها من مخاطر ؟ هل سنحذفها ؟ هل سنحتفظ بها لرئيس الجمهورية ؟ دون أن يعنى ذلك بالضرورة استقالته فى حالة إذا رفض الشعب حل البرلمان، هما من ضمن المواد التى أيضاً سيتم مناقشتها وحسمها فى إطار تصور متكامل لشكل النظام السياسى، أيضاً موضوع المحليات أعتقد أنه تم أخذ خطوات جديدة فيه فيما يتعلق بصلاحيات السلطات الرقابية للمجالس المحلية المختلفة، وهنا أخذت صلاحيات تقديم أسئلة وطلبات إحاطة وحتى سحب الثقة من المحافظين عن طريق البرلمان، ونحن قد سرنا بتصور أعتقد أن كثيراً

من حضراتكم أتى له تقديرات من البعض بأهمية انتخابات المحافظ فى التوقيت الحالى وهناك وجهة نظر أخرى لا ترى أن هذا مناسب فى هذا التوقيت .

نحن فى الحقيقة أخذنا باختيار آخر فلسفته قائمة، أنه فى كثير من الدول الديمقراطية هناك المحافظ أو ممثل الجهاز الإدارى للدولة شخص تعينه الدولة وموجود فى النظم الديمقراطية، لكن بالتوازى معه هناك العمدة المنتخب وهو منتخب من المجالس المحلية وله صلاحيات أكبر من المحافظ، بالتالى نحن احتفظنا بمنصب المحافظ وبدأنا نعظم من صلاحيات المجالس المحلية المختلفة، تمهيداً أنه من الممكن بعد خمس أو عشر سنوات يكون لدينا نظام شبيه بكثير من النظم الديمقراطية التى بها جهاز إدارى للدولة قوى وبالذات فى الحالة المصرية، هذا موجود فى فرنسا وموجود فى تركيا أن يكون هناك ممثل للدولة فى شخص المحافظ بصلاحيات أقل بكثير من الصلاحيات الحالية، وأنه مع الوقت يكون لدينا محافظ آخر أو عمدة منتخب له الصلاحيات الأكبر، وبالتالى نحن هنا بدأنا بأننا عظمنا من صلاحيات المجالس المحلية، وهناك كوته اقترحت للشباب وللمرأة فى المجالس المحلية، وتم أيضاً التوافق عليها بحيث أن نبدأ بعمل تغييرات حقيقة فى بنية النظام السياسى المصرى عن طريق المحليات. حضراتكم تعلمون أن كثيراً من النظم السياسية الديمقراطية لم تبدأ بانتخاب رئيس جيد أو برلمان جيد إنما بدأت بتطوير المحليات التى كانت طريقها للتقدم وبناء الديمقراطية موضوع المحليات أعتقد أننا أيضاً أخذنا فيه شوطاً كبيراً وبقى من القضايا القضية الأخيرة المهمة وهى مناقشة موضوع السلطة القضائية وهذه هى آخر سلطة موجودة فى باب نظام الحكم لم نبدأ فيها، نحن بدأنا جلسة استماع وحوار حول مواد السلطة القضائية، ولكننا ننوى إن شاء الله، من غد أن نبدأ فتح هذا الموضوع وأن آخر جزء هو الجزء الخاص بالسلطة القضائية، سوف يبقى فى النهاية حذف مجموعة من المواد سواء مثلما ذكرت التى تتعلق بنسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، ولا أعتقد أنه يوجد أحد يختلف على أهمية وقيمة دور العمال والفلاحين فى المجتمع المصرى، ولكننا نتحدث عن ما هى الوسيلة الأمثل لتمثيل العمال والفلاحين داخل المجتمع المصرى، هل الاحتفاظ بنسبة الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين، أم البحث فى وسائل أخرى ؟ ومثلما تعلمون سيادتكم، وأعتقد أننى ذكرت هذا أكثر من مرة أن التجارب التى وصل فيها بشرف وبفخر قيادات عمالية لأعلى المواقع بما فيها موقع رئيس الجمهورية كما هو الحال فى البرازيل وكثير من بلدان أمريكا الجنوبية، كانوا هؤلاء أبناء اتحادات

نقابات العمال القوية وليسوا أبناء أو نتاج الـ ٥٠٪ عمال وفلاحين فى كل الأحوال هذا موضوع سوف نبحثه فى إطار ما هى الوسيلة الأمثل وليس بمنطق الانتقاص من حقوق العمال والفلاحين، أيضاً الحوار بدأ فى النقاش حول المواد الخاصة بالقوات المسلحة والقضاء العسكرى ونأمل أن ننتهى منها إن شاء الله الأسبوع القادم .

والأمر الثالث، هو قضايا التمييز الإيجابى فى الدستور فيما يتعلق بالمرأة، البعض أيضاً طرح الأقباط، المرأة، الشباب، كل هذا سنناقشه بشكل منفصل عن المواد تمهيداً لحسم موضوع المواد أيضاً فى الأسبوع القادم، وأخيراً سيفتح باب النقاش أو ضرورة معرفة أو تفهم معنى دلالة وجود مجلس آخر فكرة الغرفة التشريعية، هذا الموضوع قد أثير مرة أخرى اليوم، وأنا أيضاً أطرحه للنقاش مرة أخرى ليس بسبب تغيبى عن هذه الجلسة ولكن أنا أعتقد أن من المهم أن يصل لنا جميعاً وللرأى العام أن نناقش المسألة فى البداية على المستوى النظرى هل مصر فى حاجة إلى مجلس آخر ؟ وكيف يمكن أن يكون لهذا المجلس فى حالة قطيعة أو فى وضعية جديدة تختلف جذرياً عن طبيعة مجلس الشورى بتراثه القديم؟، ماذا يعنى مجلس الشيوخ ؟ ماذا يعنى مجلس خبراء ؟ ماذا يعنى أن تكون هناك عين ثانية تراقب القوانين التى يصدرها مجلس الشعب ؟ هل نحن فى حاجة إلى وجود عين خبيرة فى قضايا مثل التعليم والبحث العلمى والصحة أى قضايا بعينها نحتاج فيها إلى رؤية هذا المجلس الآخر، أنا أعتقد أن هذا موضوع فى غاية الأهمية، وفى حاجة إلى مناقشة مستفيضة فى هذا الموضوع، أشكركم وشكراً سيادة الرئيس .

**السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :**

أشكر الدكتور عمرو الشوبكى على تقريره الخاص بنشاط لجنة نظام الحكم .

**السيد الأستاذ سامح عاشور (مقرر لجنة الحوار والتواصل المجتمعى وتلقى المقترحات):**

بسم الله الرحمن الرحيم

أولاً : أعتذر عن دخولى متأخراً قاعة الاجتماع نتيجة وجودنا فى لجنة الصياغة دون أن يخطرنا أحد ببدء الجلسة العامة .

سيادة الرئيس،

حضرات الأعضاء الكرام :

أعتقد أن لجنة الحوار المجتمعى قد عانت واهتمت كثيراً بسماع قطاعات كبيرة من هذا المجتمع الوطنى المصرى واستمعنا بمرارة لكثير من الاحتقانات واستمعنا بحب فى كثير من المواقع، لكن هناك حقائق يجب أن نؤكد عليها فى كل مرة، الحقيقة الأولى يا سيادة الرئيس، أن الرأى العام مازال وكل القطاعات المختلفة يطالب اللجنة لجنة الخمسين، بأن تعلن أنها تصدر دستوراً جديداً اسمه دستور الثورة ٢٥ يناير و ٣٠ يونيو، وهذا الإصرار له محله وله مكانته فى وجدان أعضاء اللجنة قبل أن يكون فى وجدان أى من الجماهير المختلفة، فهو مطلب ملح وأساسى، أعتقد أن كل الحاضرين استمعوا معى فى كثير من الأمور واستمعوا إلى الرأى العام أيضاً لرؤيتهم فى هذا المنحنى، هناك ضرورة قانونية وضرورة سياسية.

الضرورة القانونية تقتضى أن نتواصل مع رئاسة الجمهورية من أجل التفاهم القانونى حول الشكل الذى يمكن أن يخرج، كانت هناك ضرورة سياسية لا أعتقد أننا فى حاجة إلى أن نتفاهم فيها لأن مسئوليتنا السياسية تقع علينا أمام الرأى العام مباشرة، وبالتالى يجب أن نعلن من منطلق موقفنا السياسى رأينا فيما يتعلق بإصدار الدستور الجديد .

الأمر الآخر الذى قد تحدثنا فيه أن اللجنة التقت بكثير من القطاعات، التقت بقطاعات محتقنة، وبقطاعات لها اهتمامات تبدو فئوية ولكنها اهتمامات عامة، وإننى سوف أبدأ بالقطاعات المحتقنة، التقينا بالنوبة، التقينا بالصعيد، التقينا بالبدو فى سيناء غيرها من مناطق مصر، وأنا أقر أمامكم وأعترف أن أغلب ما تحدثوا فيه هم أصحاب حق فى كثير من النقاط التى أثاروها، إن هناك تاريخاً من المرارة يحمله هؤلاء تجاه الحكومة المصرية والدولة المصرية والنظام المصرى تراكم عبر سنوات طويلة من الإهمال ومن التخلى ومن الرغبة فى عدم البحث عن القضايا الجادة.

النوبة لديهم قضية عادلة نحن أصحاب مكان خرجنا منه لضرورة اقتصادية كانت تتعلق ببناء السد العالى إذا ما تم هذا البناء يجب أن يكون لنا أولوية فى الرجوع إلى المكان الذى خرجنا منه، وأعتقد أن هذه القضية عادلة مادام ذلك ممكناً، يمكن أن يتم إعادة هؤلاء إلى مكانهم الطبيعى ولو تدريجياً من أجل أن يمكنوا من حقهم الطبيعى بالارتباط الجغرافى بالمكان مكان الميلاد ومكان الاعتزاز والفخر الذى ينتمون إليه، أيضاً أثاروا قضية فى غاية الأهمية تتعلق بانتماء مصر لإفريقيا وأن مصر جزء من القارة

الإفريقية وهم يعتزون بانتماء مصر بإفريقيا، ويجب أن يتضمن الدستور هذا الأمر، هم يشترطون بعد ذلك فى الاحتقانات الموجودة لدى قطاع الصعيد والصعيد المصرى محتقن وملتهب نتيجة لتجاهل، نتيجة أنه لا تنمية ولا خطط ولا حتى رعاية حقيقية يمكن أن يشعر فيها المواطن فى الصعيد بتوازن مع محافظات القاهرة أو المحافظات المتميزة فى الجمهورية، قد يكون هذا الإحساس لدى كثير من الأقاليم، لكن بالقطع هناك أسباب لتجاهل هذه المناطق أصبح الصعيد عبئا وأصبح الصعيد محتقناً وأصبح الصعيد فى حاجة إلى تنمية شأنه شأن التنمية التى نسعى إلى تحقيقها مثلاً فى منطقة النوبة، أبناء سيناء لديهم ذات الإحساس ولديهم ذات المرارة ولديهم إحساس بالعزلة والانفصال والاحتقان، وطالبوا بأن يتواصلوا مع وطنهم لأنهم يعتزون بالوطنية المصرية ويعتزون بانتمائهم لهذا الوطن ويعتزون بقواتنا المسلحة ويعتزون بشرطتنا، لكن فى النهاية أثاروا قضية فى غاية الوضوح قالوا الفرق بيننا وبينكم فى اعتزازكم بالقوات المسلحة وبالشرطة أن أبناءكم فى القوات المسلحة فى الجيش وفى الشرطة ونحن لا، وهذه قضية فى غاية الخطورة وفى غاية الأهمية، يجب أن تتاح لهذه القطاعات أن تكون متواصلة مع كل قطاعات المجتمع المختلفة، هذه المناطق البعيدة عن التنمية المصرية النوبة، الصعيد، سيناء، مطروح وغيرها من المناطق النائية، يجب أن تنشأ لها مفوضية مستقلة خاصة برعاية شئونهم تهتم بتنمية هذه المناطق، وأن تجرى استثمارات فيها برؤية مخططة منظمة تعيد اللحمة الحقيقية بين أبناء الوطن الواحد، نحن نريد مفوضية تحدث مصالحة مجتمعية حقيقية بين أبناء الوطن الواحد وبين شركاء الوطن الواحد، هذه المفوضية تكون لها صلاحيات وضع الخطط الاقتصادية والخطط السياسية وخطط التنمية وخطط الربط وإصلاح كل المفاسد التى شاركت فيها الإدارات المختلفة طوال الأعوام الماضية من أجل أن ترتبط القضية الوطنية المصرية بحقيقة الالتئام الذى نسعى إليه، نحن نريد باسم الثورة المصرية ثورة ٢٥ يناير و٣٠ يونية أن نعيد الشعب المصرى إلى مكانه الطبيعى صفاً واحداً بغير فرقة ولا اختلاف.

سيادة الرئيس، حضرات الأعضاء الأجلاء:

الحديث حول الحرية والديمقراطية وصندوق الانتخابات لا يوجد انتخابات ديمقراطية لأناس جائعة لا تجد الأكل ولا تملك رغيف الخبز، لا يجوز أن يكلمنى أحد عن ديمقراطية صندوق دون أن يضمن أن الذين يذهبون للصندوق يدلون برأيهم الحقيقى النابع من إرادتهم،أنا سمعت تصريحا فى الماضى

من الرئيس الأسبق محمد حسنى مبارك، قال عندما قالوا له إن الناس أصواتهم توزع زيتاً وسكراً على المواطنين ويأخذون رشاوى انتخابية، قال المفروض أن يأخذوا ويعطوا أصواتهم للذى يريدون أن يعطوه، هذا لا يجوز لأنه لا يصح أن نترك شعبنا يمد يده فيكذب ويخدع وهو فى الحالتين قد لا يستطيع الكذب ولا تستطيع الخداع وأنه يستطيع فقط الخضوع، إذا قبل العطية وهذا قد رأيناه على الصندوق، ولذلك لابد أن نهتم بمسألة التنمية الحقيقية ليس بأن نقول العدالة الاجتماعية، نحن لابد أن نرى ما الذى يمكن أن نسخره من مؤسسات تساهم فى تحقيق العدالة الاجتماعية، المشروعات الصغيرة، القروض الصغيرة، بنك الفقراء كل هذه مشروعات تهتم برعاية أصحاب الدخول المحدودة والإمكانيات المحدودة والأيادى القصيرة من أجل أن يكون لدينا مجتمع قادر على أن يمارس حقه فى الحرية والديمقراطية.

أيضاً لدينا حالة من حالات الضعف الانتخابى فهو موجود لدينا فى العمال والفلاحين وموجود فى المرأة وموجود فى الأقباط المسيحيين وموجود لدى الشباب، هؤلاء الناس قدراتهم الانتخابية محدودة يمكن لأسباب اقتصادية فى عدم القدرة على المنافسة وممكن لأسباب اجتماعية لا يستطيعون أن ينافسوا كالمرأة، فالمرأة ممكن أن يكون لديها إمكانيات ولا تستطيع نتيجة الضوابط والقيود الاجتماعية أن تكون موجودة، ولذلك أنا من أنصار أن يكون هناك مرحلة انتقالية وكوتة تضمن التمثيل للقوى المجتمعية الضعيفة فترة دورة أو دورتين على أكثر تقدير تمكن هذه الفئات وهذه الهيئات من أن تكون متواجدة، مردود هذا الأمر وصعوبته فى المكان الذى ممكن أن نلحق به هذه الكوتة لأنها كبيرة، الحديث عن مجلس الشورى ومجلس الشيوخ الرأى العام فى الشارع ضده، ضد أن يكون هناك مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ، ويحسبون هذا على رؤية النظام السابق ويحسبون هذا على رؤية الاقتصاد والظروف الاقتصادية وهم محقون إلى حد كبير بهذا الاتجاه وبهذه الرؤية، لكننا نستطيع أن نستثمر هذا المكان الشورى أو الشيوخ أو نسميه أى اسم لكى نغطى مرحلياً الاحتياجات الاجتماعية للكوتة التى نبحث عنها فى أن تكن دورة أو دورتين نمثل فى هذا المجلس الغرفة الثانية شباب، مرأة، أقباط، عمال وفلاحين، تكون هذه الغرفة الثانية غرفة تعوض النقص الذى يمكن أن نفتقده نتيجة العمليات الانتخابية غير المتكافئة نتيجة أبعاد حقيقية موجودة فى الشارع نحن مقرون بها ومقرون بالضعف الاجتماعى والضعف الانتخابى الذى يجب أن نتجاوزه ونقفز عليه، هذه هى الحالة الوحيدة التى يمكن أن تقبل فيها الناس فكرة أن تستمر

بمجلس آخر الناس تعلم أن هناك تكاليف وتعلم أن هناك أعباء لكن ممكن تقبله فقط إذا كان سيعوض الضعف الانتخابى لدى كثير من الفئات الموجودة فى مصر.

سيادة الرئيس:

بعض الناس تتحدث عن الرياضيين فهم لهم استحقاقات متعلقة ليس لأنهم رياضيون نريد أن نعمل باباً للرياضيين، نريد أن نقول إن الرياضة مفيدة للمجتمع، نريد أن نقول إن الرياضة لابد أن تلتزم بالدور الرياضى للدولة المصرية مع الشعب المصرى لصحة الشعب المصرى وليس للكئوس ولا الميداليات والبطولات وغيرها، أنا لا يعنينى هذا الجانب إنما يعنينى الصحة النفسية والبدنية للمواطن المصرى فى أن نهتم بهذا القطاع لدى أبنائنا ولدى مدارسنا ولدى أنديتنا المختلفة، التعليم الذى يجب ألا يكون تعليماً مجزءاً، وأنا لا أعرف على المستوى الحكومى أن يكون هناك تعليم وهناك تجريبى، مدرسة واحدة فيها مبنى تجريبى يدفع فيه المواطن كذا ومبنى آخر ببلاش يدفع فيه المواطن كذا، هذا يعلم شيئاً وهذا يعلم شيئاً وهذه تتبع وزارة التربية والتعليم، وهذه أيضاً تتبع وزارة التربية والتعليم، وفى النهاية لا هذا نجح، ولا ذاك نجح، نحن فى التعليم "فاشلون"، نحن نحتاج لأن نعيد بناء التعليم مرة أخرى بأدواته وبأعلى مستوياته وبأعلى درجات الجودة فيه طبقاً للمنطق العالمى من أجل أن نؤكد هذا الحق لكل المواطنين بغير تفرقة، شأنه شأن الصحة والعلاج، وعندما كنا فى لجنة الصياغة نتحدث تأمين أى اشتراك أى لابد أن ندفع، لا يا سيدى الفاضل، أنت لا تطلب الدفع من أحد فى التأمين الصحى، أو فى الضمان الصحى المواطنون سيتم علاجهم على نفقة الدولة من أين؟ من خلال رسوم إما خصماً من المرتبات إما من خلال نسبة من الضريبة أو رسوم تضاف، نحن نأخذ ضريبة مبيعات ونأخذ ضريبة "عفاريت" ونأخذ ضريبة كرة ونأخذ ضريبة مياه ونأخذ ضريبة نور عندما نضع ١٪ فقط لصالح العلاج، أعتقد أننا نستطيع أن نغطى تكاليف العلاج لكل الشعب المصرى بغير أن نبحث عن وسيلة لكى يقدم المواطن المصرى دليلاً على فقره ويقدم مقدمات الزلة والمسكنة من أجل أن يأخذ حقه فى العلاج، هذا أمر مرفوض تماماً ويجب ألا نقبله ويجب ألا تقبلوه ويجب أن يكون منصوصاً عليه فى الدستور بوضوح أن هذا حق لكل مواطن دون أى التفاف.

أخيراً، سيادة الرئيس، أريد ان أؤكد على حقيقة هامة. البعض يتحدث عن النصوص الطويلة فى الدستور والنصوص المتكررة فى الدستور وأنا أقول إنه يوجد فى العالم دساتير غير مكتوبة يوجد فى العالم

دساتير عدد نصوصها ٦٠ و٥٠ نصا أو مادة، نحن نحتاج دستوراً يقفز بحد الكفاية أعلى قدر ممكن من النصوص، لماذا؟ لأننا فى حاجة إلى ترسيخ حتى البديهيات لأننا خدعنا بنصوص لم تطبق، فعلينا أن نضع نصوصاً بشكل تفصيلى حتى نضمن عدم الالتفاف عليها، قد يكون هذا مؤلماً وقد يكون مضراً وقد يكون هذا غير لائق، لكن أنت الآن تعد دستور ثورة، دستور الثورة يعنى بكل قطع وبكل يقين أنك تقدم الضمانات الحقيقية للحريات العامة والحقوق وحق الدفاع وغير ذلك وحق العلاج وحق التعليم وحق الانتخاب وحق حماية النظام الديمقراطى والسياسى، وكل هذه التفاصيل نحن نحتاجها لأن الثورة تحتاج إلى أن نحميها بتفاصيل دستورية ولو مؤقتاً، أنا مدرك أن الدستور الذى نقوم بعمله اليوم ممكن أن يعدل بعد عشر سنوات لكن لابد أن نكون خلال العشر السنوات قفزنا قفزة ديمقراطية، قفزنا اجتماعية، قفزة قفزة وطنية جديدة ترضى الله وترضى الوطن وترضى الأمة، وشكراً لحضراتكم على حسن الاستماع.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً للسيد مقرر لجنة الحوار المجتمعى وتلقى المقترحات .

**السيد المستشار محمد عبد السلام (مقرر لجنة الدولة والمقومات الأساسية):**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس.

أنا أكرر الاعتذار لعدم الحضور فى بداية الجلسة لأننا كنا فى لجنة الصياغة واندمجنا فى العمل وأخذنا الوقت، لذا أرجو أن تسامحونى وأنا أعلم عندما أتحدث باعتبار أننى مقرر لجنة المقومات فإن الكثيرين هنا وخارج هذه القاعة ومن يروننا عبر شاشات التليفزيون ينتظرون أن نتحدث عن المواد التى تثير الجدل والخلاف، وأود أن أشير إليكم بأننى أيضاً لن أتحدث عنها اليوم، ونحن والحمد لله فى لجنة مقومات الدولة انتهينا من القراءة الثانية لباب الدولة والمقومات الأساسية للمجتمع، وفى الحقيقة لقد حرصنا فى القراءة الثانية على تجويد النصوص والتى لا داعى لأن أعيدها على أسماع حضراتكم مرة أخرى ولقد تحدثت عنها فى اللقاء السابق بشىء من الإشارة، ولكن ما أود إيضاحه فى هذا الأمر أن اللجنة أعملت كل جهدها وفكرها فى القراءة الثانية لباب الدولة والمقومات الأساسية بما يمكن أن يعبر

عن مجموع الآمال والطموحات والتى حرص أعضاء اللجنة على أن يتضمنها الدستور فى هذين البابين، وقدر الامكان فقد حرصنا على أن تكون الصياغة صياغة دستورية وفقاً لمدارس صياغة الدساتير إلى حد ما واعتمدنا أيضاً فى استكمالها وفى حسن صياغتها وضبطها وعلى أنها ستحال إلى لجنة الصياغة الموقرة باعتبارها مجموعة من الفنيين المتخصصين فى مثل هذه الأمور، وقد أثير اليوم وبالأمس وربما فى بعض وسائل الإعلام والمواقع أيضاً بأن هناك تعديلات تجريها لجنة الصياغة على مضامين المواد، ولكن أنا أؤكد لحضراتكم أن لجنة الصياغة تتناول بالدراسة والتمحيص كل ما جاء فى المواد المقترحة لنصوص هذين البابين وعندما ننتهى من صياغتهما دستورياً سوف يتم قراءته على اللجنة فى جلسة خاصة لمرة ثالثة بعد انتهاء عمل لجنة الصياغة وسوف يوضح من فى اللجنة أو من هم فى لجنة الصياغة من أعضائها وجهة نظر الفقهاء القانونين والدستوريين الذين صاغوا هذه النصوص حتى يطمئن السادة الأعضاء بأن أفكارهم ومقترحاتهم التى اتفقوا عليها هى ذاتها تتضمنها أعمال لجنة الصياغة، وبالنسبة للمواد الخلافية ووجهات النظر المختلفة فى اللجنة فإننا مازلنا بين وجهتى نظر فى تلك المواد، وجهه نظر تعبر عن رأى معين ووجهة نظر أخرى تعبر عن رأى آخر، وحضراتكم والجميع فى الداخل والخارج يعلم المواد الخلافية جيداً، ولكن أنا تحدثت فى المرة السابقة بأننى أعتقد أن معظم خلافاتنا حول صياغات هذه المواد، ومعظمنا متفق على كثير من المضامين واختلفنا اختلافاً جذرياً فى الصياغة، وبهذه المناسبة أود أن أتوجه للسيد رئيس الجمعية بشكر خاص لأنه يبذل جهداً كبيراً يومياً فى محاولة إذابة الخلافات والفوارق التى تعترى هذه المواد، وأيضاً بمعاونة الكثير من السادة أعضاء اللجنة الكرام، وفى الحقيقة لدينا بعض الخلاف فى وجهات النظر بخصوص مواد المقومات الاقتصادية وهو لا يعدو كونه خلافاً علمياً، والبعض من وجهة نظر علمية يقترح عدة صياغات والبعض الآخر يرى أن هذه الصياغات من وجهة نظر علمية أخرى لا تعبر عن المقصود أو المتطلب أو المرجو فى الدستور، وخاصة بعد هذه التغيرات والتقلبات التى شهدتها مصر وشهدها الشعب المصرى، وفى النهاية أود من وسائل الإعلام ومن جميع الأعضاء أن يتجردوا ويتورعوا قليلاً عن الأحاديث الصحفية التى تتعلق بعمل لجنة المقومات تحديداً وخصوصاً فيما يتعلق بالمواد الخلافية، لأن كل يوم أقرأ فى وسائل الإعلام بعض وجهات النظر وكأنه رأى انتهت إليه اللجنة، وهذا ليس صحيحاً، الخلافات فى لجنة المقومات أو الخلافات فى وجهات النظر فى لجنة المقومات معظمها خلافات علمية تدار بشكل لائق وإن شاء الله قريباً سنصل إلى مجموعة من الصيغ التوافقية لأننى أرى

دائماً كلمة التوافق لابد أن تقترن فى كل ذكر لها بما يحقق مصلحة مصر وشعب مصر ولا توافق على غير ذلك، شكراً، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ..

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً للسيد المستشار محمد عبد السلام مقرر لجنة الدولة والمقومات ...

**السيدة الدكتورة هدى الصدة (مقرر لجنة الحقوق والحريات):**

شكراً سيادة الرئيس.

السيدات والسادة أعضاء اللجنة، سيادة الرئيس :

تقرير لجنة الحقوق والحريات، نحن عملياً انتهينا من تقديم مقترحات اللجنة بخصوص مواد باب الحقوق والحريات وباب سيادة القانون ولقد أرسلنا معظم هذه المواد إلى لجنة الصياغة فيما عدا ثلاث مواد وجارى العمل على الانتهاء منها لأن بها بعض المناقشات وبالإضافة إلى عدد من المواد المستحدثة التى تقدم بها أعضاء اللجنة وجار مناقشتها، وقررت اللجنة أن الأسبوع القادم إن شاء الله سوف يخصص كله لمناقشة عدد من المواد المستحدثة والمقترحة من السادة الأعضاء ومن الجهات التى قامت بإرسالها إلينا. بخصوص المادة (٥٠) وهى الخاصة بتداول المعلومات فقد استضافت اللجنة يوم الأحد ٢٩ سبتمبر الدكتور ماجد عثمان، مدير مركز بصيرة ووزير الاتصالات السابق، والأستاذ حسام بهجت، الناشط الحقوقى ومدير المبادرة المصرية للحقوق الشخصية، ومندوب عن المخابرات العامة، وقد استمعت اللجنة إلى وجهة نظرهم بخصوص المادة وانتهت إلى اقتراح تعديل نص المادة الموجودة فى مشروع لجنة الخبراء، وأيضاً تبنت اللجنة التوصية التى تقدم بها الدكتور ماجد عثمان بإنشاء هيئة مستقلة للإشراف على تداول المعلومات وإتاحتها، وهذا سوف يتم مناقشته مرة أخرى مع لجنة نظام الحكم. وهذا الأسبوع. استضافت اللجنة مجموعات كثيرة وأيضاً استضافت اللجنة يوم الأحد مجموعة من ممثلى النقابات العمالية واستمعت إلى آرائهم ومقترحاتهم بخصوص ضمانات تحمى العمال ونقاباتهم فى الدستور، وسوف تعقد اللجنة جلسة أخرى للقاء مجموعات أخرى من العمال لأن هذا الموضوع مهم ولجنة الحريات مهتمة

وأيضاً نظمت لجنة الحوار والتواصل المجتمعى، وقد تحدث عن هذا السيد الأستاذ سامح عاشور جلسة استماع مع ممثلى النوبة وحضرها أعضاء من لجنة الحقوق والحريات واستمعوا إلى اقتراحات أهل النوبة وتعرفوا على المصاعب التى يواجهونها وعلى هذا الأساس تقدم الأستاذ حجاج أدول والأستاذ مسعد أبو الفجر بمقترح مادة مستحدثة تلتزم فيها الدولة بإعطاء أولوية لتنمية المناطق الحدودية خاصة سيناء والنوبة ومطروح وجرى التوافق على ٩٠٪ من المبادىء الواردة فى المقترح، ومازال النقاش جارياً حول المادة ولكن سوف ننتهى من هذا النقاش الأسبوع المقبل إن شاء الله، أيضاً تم استحداث مادة تؤكد على حق المواطنين فى ممارسة الرياضة، وهذا وفقاً لمقترحات وصلت إلى اللجنة من وزارة الرياضة وهيئات رياضية أخرى. وأيضاً عقدت اللجنة جلسة لمناقشة مقترح إدراج مادة تنص على إحياء الأوقاف الخيرية، كما ذكرت فى المرة السابقة، وذلك لدعم العمل الأهلى المستقل فى مصر، واستمعت اللجنة إلى عضو لجنة الـ ٥٠ المستشار منصف نجيب سليمان والعضو السابق فى الجمعية التأسيسية وشرح سيادته للجنة مفهوم الوقف وكيف يضمن الوقف استقلال المؤسسات الأهلية عن أجهزة الدولة مما ينشط العمل الأهلى، ويشجع أصحاب الأموال على دعم المؤسسات والجمعيات وكافة الأنشطة غير الحكومية وتوفير مصادر تمويل محلية لها، ومن ثم استحدثت اللجنة مادة بهذا الخصوص وتقدمت بها للجنة الصياغة. بخصوص مادة الطفل فنحن مازلنا نناقشها، وقد تلقت لجنة الحقوق والحريات عدداً من المقترحات من مؤسسات عدة منها المجلس القومى للأمومة والطفولة وائتلاف حقوق الطفل ومنظمة اليونيسيف، وبعد مناقشات مستفيضة، ولقد شاركت الدكتورة عزة عشماوى فى هذه المناقشات وتقدمت بمقترح مبدئى، سوف تستمع اللجنة غداً الخميس إلى آراء منظمات عاملة فى مجال حقوق الطفل، ثم بعد ذلك نتقدم بمقترح اللجنة إلى لجنة الصياغة، باق موضوعان :

١- على هامش حضور أحمد حرارة، وهو الناشط السياسى، وكان من خلال جلسة الاستماع التى نظمتها لجنة الحوار المجتمعى قد التقى عدداً من أعضاء لجنة الحقوق والحريات معه فى لقاء مغلق وتم مناقشة اقتراحات إضافية بخصوص التزامات الدولة نحو الأشخاص ذوى الإعاقة، وتم الاتفاق على تخصيص جلسة استماع أخرى لتلقى مقترحات بخصوص إدراج إشارات مباشرة لحقوق الأشخاص ذوى الإعاقة فى مواد الدستور...

٢- أخيراً فى صباح اليوم تم توجيه الدعوة لـ ٤٠ ممثلاً عن منظمات حقوق الإنسان البارزة بتنوعاتها المختلفة، وتم تقديم عرض بما تم صياغته من لجنة الحريات من خلال القراءة الأولية لباب الحقوق والحريات ثم تم فتح باب المناقشة وتم الاستماع إلى اقتراحات هذه المنظمات والتى قدمت بشكل شفهى ومكتوب وسوف يتم عمل تقرير بها لكى تدرج تلك الملاحظات المهمة، ونحن نناقش تلك المواد فى القراءات الأخيرة.. شكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً

**السيد الدكتور عبد الجليل مصطفى (مقرر لجنة الصياغة)**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس .

الإخوة والأخوات، السلام عليكم ورحمة الله، وكالعادة فليس لدى كثير من الأقوال ولكن سوف أكتفى بأن أقول إن لجنة الصياغة تلقت حتى اليوم ثلثى المواد التى تعمل اللجان النوعية على الانتهاء منها، وقد أنجزت لجنة الصياغة من خلال عملها المتواصل ثلثى ما وصلنا حتى هذه اللحظة من مخرجات اللجان النوعية هذا عن الكم، ولكننى أريد أن أنبه لأن المسألة ليست بالكم فقط وإنما هى بالدرجة الأولى والأهم فى الكيف، وهذا ما تهتم به لجنة الصياغة غاية الاهتمام، وأزعم أننا والحمد لله أنجزنا ما أطمع فى أن يحظى بقبولكم وأن ينال رضاء شعبنا فى مرحلة قادمة، وأختصر وأقول إننا أنجزنا مواد بالغة العمق وبالغة الدقة وبالغة الإنصاف لحقوق هذا الشعب الذى يتطلع بعد ثورته إلى أن ينال ما حرم منه على مدى قرون، وأشير بنوع خاص لإنجاز مواد رائدة فى اعتقادى فى مجال الصحة وفى مجال التعليم وفى غيرها من المجالات، وليس الآن وقت عرض تفاصيل تتعلق بكم العمل وكيفه وإنما سوف يشار إلى هذا فى وقت قريب لأننا بحلول الأسبوع القادم سوف نعود إلى اللجان النوعية للتشاور فيما انتهينا إليه داخل لجنة الصياغة بكل المحبة وكل التقدير وكل الاحترام والرغبة فى التوافق حتى نصل إلى كلمة سواء ترضى الجميع تحت عنوان ( حكمنا نفسنا به منذ البداية وما زلنا وهو عنوان التوافق)، التوافق فى هذه اللجنة والتوافق فى مجتمعنا الذى مع الأسف تناولته الانقسامات والتداعيات التى أحياناً

تستند إلى أرض فى الواقع وفى أحيان كثيرة لا تستند إلى شىء، وأحب أن أنوه إلى أننا نحترم اختصاص اللجان النوعية ولكننا نعرف على وجه الدقة واجبنا فى أن نصوغ ما يليق وما تتوقعونه من رصانة ودقة وعمق وأقول أنا أستغرب ما يثار هنا أو هناك من حديث عن أن لجنة الصياغة تفعل كذا و لا تفعل كذا، وأتساءل من أين يحصل هؤلاء الذين يثيرون مثل هذه الأقاويل على ما يروجونه لأن لجنة الصياغة لم تعرض ما انتهت إليه حتى هذه اللحظة على أى جهة أخرى وسوف نذهب إلى اللجان النوعية ليعلموا ماذا فعلنا ونتفق فى نهاية المطاف لأننا لابد أن نتفق، وأود أن أختم حديثى بكلمة بسيطة بأن لجنة الصياغة تعمل مع مجموعة من أهل العلم والثقافة والقدرات الوجدانية لصياغة مقدمة لهذا الدستور تكون نقطة جذب لقراءة هذا الدستور والاطلاع على مضمونه والموافقة عليه لاحقاً إن شاء الله، شكراً سيادة الرئيس.

## السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة) :

شكراً .

انتهت الآن التقارير التى يقدمها مقررو اللجان عن مدى تقدم العمل فى اللجان الفرعية الخمس، ولقد أثيرت موضوعات ذات أهمية منها ما كان محلاً لتسريبات وما كان محلاً لتصريحات أو تحليلات قائمة على أنشطة فردية أو تعبيرات خاصة، وقد أدى هذا الأمر إلى بعض اللغط وفى طوفان من عدم الدقة أو عدم فهم طبيعة عمل لجنة الـ ٥٠ أى نشاط أو توصية يعتبر قراراً وتمتلئ به صفحات الصحف ووسائل الإعلام ومن هنا ينطلق الغلط، ولذلك أرجو أن نتعامل جميعاً على منع ذلك وكل ما تناقشه اللجان النوعية هو إعداد وتحضير للصورة الأولى للمشروع الأول لمشروع الدستور، وللأعضاء حرية التعبير وتقديم أية مقترحات وليس لدرجة أن يتم طرح هذا على الرأى العام وكأنها قرار، وهذا فى الواقع تغرير بالرأى العام بالإضافة إلى وضوح عدم الدقة وعدم المهنية وعدم فهم كيفية عمل اللجان وكيف تعمل لجنة الـ ٥٠ وكيف يدار العمل بالنسبة لصياغة مشروع الدستور، والجدل مطلوب ومناقشة الأمور بشفافية مطلوبة، وإنما يجب أن يكون هناك فرق بين التوصية والقرار، وأنه لا يوجد قرار إلا قرار

لجنة الـ٥٠ ولا توجد قرارات أخرى، بل كلها مشروعات وتحضيرات وصياغات أولية، وكان من أهم النقاط التى أثيرت موضوع مجلس الشورى وواضح أن هناك إجماعاً بين أعضاء لجنة الـ٥٠ أن مجلس الشورى بشكله الحالى أو أشكاله التى طرحت فى السنوات الأخيرة لا لزوم له، لا دور له وإنما السؤال هو بماذا تحتاج دولة ومجتمع مثل مصر هل غرفة واحدة أم غرفتان، مجلس واحد أم مجلسان فإذا كان هناك الحاجة إلى مجلسين فما هى مبررات ذلك والمجلسان يجب أن يكونا مجلسين تشريعيين كاملى السلطة والمكنة والقدرة وليس مجرد مكان للتعيين أو المجاملة، وهذا يجب أن نتجنبه وإنما توجد حجج كثيرة، ويجب أن نكون فى منتهى الجرأة ومن يؤيد وجود مجلسين يجب أن يقف ويقول أنا أؤيد وجود مجلسين للمبررات الآتية والعكس صحيح من يريد مجلساً واحداً للمبررات الآتية، إنما فى هذا يجب أن تكون المعلومات واضحة وعندما قيل لنا إن النفقات تصل إلى مليارات من الجنيهات فقد طلبت من السيد المستشار الأمين العام لمجلس الشورى أن يطرح على لجنة نظام الحكم الميزانية حتى نكون على بينة والأمور يجب أن ندرسها بكفاءة، وأظهر السيد الأمين أن هذه الميزانية لا تزيد على ١٥٠ مليون جنيه ومعظمها مرتبات، أى أن هذه الميزانية والجزء الأكبر منها مرتبات، وسوف تبقى سواء ألغينا مجلس الشورى أو تم إبقائه لأنهم موظفون فى الدولة، لذا لابد أن تفهم الناس هذا، ونقول لهم هذا الكلام، ولا نقوم بغش الناس ونقول إن الميزانية بالمليارات من الجنيهات.

النقطة الثانية ما هو الفرق ما بين هو مطروح ليكون مجلس الشيوخ وما هو مطروح ليكون مجلس نواب والفارق يكون فى السن ٢٥و ٤٠ سنة الحد الأدنى ٢٥ سنة فى مجلس النواب والحد الأدنى ٤٠ سنة فى مجلس الشيوخ وهذا هو المقترح ويجب أن يكون واضحاً للإعلام وشباب الإعلام ونحن نتحدث عن مقترحات وليس قرارات فهنا شهادة التعليم الأساسى وهنا شهادة جامعية وهنا ما يقرب من ٥٠٠ عضو وهنا أقل من ١٥٠ عضواً ، هنا انتخاب بالكامل وهنا جزء معين، ولماذا الجزء المعين لأن هناك مهمشين فى الدولة وهناك قطاعات لا تستطيع المرور من خلال الانتخاب، إذن لابد من أن نضع كل هذه الأمور فى اعتبارنا ونحن نناقش، وهناك من يطلب كوتة للمرأة وكوتة للأقباط وكوته للشباب وكوته لغيرهم وإذا كان كل هذا المطلوب فكيف ننفذه بالإضافة إلى غابة التشريعات والقوانين التى صدرت فى السنوات الأخيرة وليس سنة أو اثنتين بل أطول من هذا، وعدد كبير منها معيب ويتطلب

إعادة النظر ومراجعة على الأقل، ومن هذا الذى سوف يراجع ذلك، غابة القوانين التى صدرت معيبة وفيها الاستثناءات فى صياغتها الأساسية، الاستثناءات أدت إلى اضطراب فى المجتمع، ولذلك فلابد من مراجعة كل هذا، ومن الذى سوف يقوم بذلك إلا سلطة تشريعية قد تكلف بذلك وقد تفرغ لذلك أو يكون من ضمن دورها أن تتعرض إلى إصلاح هذا الجانب الأساسى فى الحياة المصرية، هل يستطيع مجلس واحد أن يقوم بذلك، ربما، وهذا الأمر تحت النقاش، وهناك لاعتبارات كثيرة منها هذه الاعتبارات وغيرها أيضاً ومن الممكن عندما نناقش هذا الموضوع بمواده أو مقترحاته أن تثير اعتبارات أخرى والطبع سوف يكون لدينا وقت وقد اضطررت أن أقول هذا الكلام للغط الذى أثير حول هذا الأمر، وكل شخص يقول إن الدنيا كلها ثائرة ضد مجلس الشورى وبالطبع نحن من الثائرين ضد مجلس الشورى أيضاً، مجلس الشورى لا لزوم له ولكن السؤال الأعمق هو هل نحن نحتاج إلى مجلسين أم لا؟ والمجلس الآخر غير مجلس النواب وهو المفترض أن يكون مجلس الشيوخ وهل هذا هو الذى نريده أم لا؟ وما هى اختصاصاته؟ وما هى مبرراته؟ وما هى قواعد انتخابه؟ ما هى قواعد التعيين فيه؟ وما هى نسبة المعينين إلى آخره؟ وهناك مسائل كثيرة جداً يجب أن تبحث وليس بالبساطة التى يثار بها هذا الأمر، ونحن شاهدنا شخصاً يتحدث فى الطرقة وقال نحن قلنا كذا وكذا وسوف نمشى من اللجنة إذا لم يتخذ القرار بالشكل الفلانى وهذا الحديث لا يصح أن يقال، ومع ذلك أقول بأن النقاش الذى دار فى لجنة نظام الحكم كان نقاشاً جيداً جداً من خلال الحجة وعكسها فى الحقيقة هذا الاجتماع أدير إدارة ممتازة وكان نقاشاً هادئاً ولا يعكس الحديث الذى ظهر فى الخارج عن هذا الأمر ونتائجه موضوع تأتى هو اللامركزية وهو موضوع أساسى وأخذ نقاشاً طويلاً وسوف يأخذ نقاشاً طويلاً هنا فى هذه القاعة، لأنه فى رأى كثيرين – وأنا منهم – من الأعضاء، أن الثورة الحقيقية والتغيير الحقيقى فى الدستور القادم هو اللامركزية، إدارة الحكم فى مصر ، المحليات فى مصر، خدمة القرى، خدمة الدساتر، خدمة النجوع وخدمة المراكز، المحافظات النائية، ويوجد فوق الخمسين ألف كرسى، ستجرى عليها الانتخابات، أعتقد أنها حوالى ٥٤ ألف كرسى فى المحليات ، وفى برلمانات القرى ومجالس القرى ومجالس الأحياء ومجالس المدن ومجالس المحافظات، هنا الديمقراطية الحقيقية ، هذه ما يجب أن نناقش فيها نسب الانتخابات والكوتة والشباب ، لأن السن هنا ينـــزل وليس ٢٥سنة مثل مجلس النواب وإنما ٢١سنة، وقد يكون هناك مكان لمن هم أقل من السن، هذه الأمور يجب أن تناقش بعمق، وأنا أطالب الإخوة والأخوات فى الإعلام

بأن يطرحوا الشيء المضبوط، أن اللجنة الآن تناقش ولا تقرر، أن هناك موضوعاً مطروحاً للنقاش، وليس قراراً بإنشاء البرلمان الفلانى، هذا كلام غير صحيح، كلام فيه خداع للناس، غير صحيح.

أنتقل إلى عنصرين أو ثلاثة أخرى، بالذات ما نقله إلينا الأستاذ سامح عاشور عن جلسات الاستماع، وأنا أرى أن الكثير من النقاط التى ذكرت من القطاعات التى جاءت لتعبر عن احتياجاتها أنها كانت تناقش فى نفس الوقت ومن نفس المنطلقات فى عدد اللجان، موضوع انتماء مصر الإفريقى مثلاً هذا تعديل رسمى على المادة الأولى موجود، موضوعات الصعيد، النقاش أمس وأول أمس فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والخدمية كان يتحدث فى الأساس عن وضع الصعيد، طبعاً الناس جوعى وهذا كلام أكيد إنما الناس لها كرامة ولها شرف يجب أن يقدره الدستور، الدستور لا يستطيع أن، يطعم الناس، وإنما يستطيع أن ينظم حياة الناس ويضع الحكومات أمام مسئولياتها لكى تعالج جوع الناس والنقاط غير الجيدة فى حياتهم من علاج وتعليم... وإلخ، ولذلك موضوع الرياضة مثلاً، نص على أن موضوع الرياضة قدم إلى لجنة الحريات، وأنا رأيت أنه قدم أيضاً إلى عدد آخر من اللجان وهو ما يجب تنظيمه، وحتى فى الثقافة هناك نصوص جديدة تحتاج إلى نقاش وإلخ، كل هذا فى إيجاز، ولذلك أرجو أن المقررين والسيد مقرر لجنة التواصل والحوار المجتمعى أن ينسقوا فى الموضوعات المطروحة على الأقل يحددوا أن هذا الموضوع فعلاً مطروح فى اللجنة الفلانية حتى يتم الربط بين النقاش المجتمعى واللجان المختصة.

ومن ناحية أخرى العلاقة ما بين اللجان النوعية ولجنة الصياغة أراها علاقة بناءة جداً، أمس عملنا على صياغات كمقترحات نهائية وكان موجوداً أعضاء اللجنة النوعية وليس فقط لجنة الصياغة وبعض الخبراء، وأعتدت بعض الصياغات مرة أخرى إلى اللجنة النوعية ودرستها إعادتها اليوم وبسرعة مرة ثانية إلى لجنة الصياغة، والتقرير الذى قدمه الدكتور عبدالجليل مصطفى الآن يدل على أن العمل يسير بوتيرة جيدة، ويجعلنى أتفاءل أنه قبل العيد نستطيع أن يكون لدينا نص، هذا النص أحب أن أقول عنه أنه سوف يكون فيه جمل بين أقواس وقد توجد مادة يكون لديها صياغة أو اثنتان أو ثلاث إنما سوف يكون شيئاً متكاملاً يتعامل مع كل مواد الدستور.

الآن أنتقل إلى الموضوع الذى أثير فى المرة السابقة وأشار إليه أيضاً السيد مقرر لجنة التواصل عن موضوع الدستور، نحن عندما أثير هذا الموضوع هل هو جديد أم قديم، معدل أم كامل التغيير؟ فى الاجتماع السابق قلت إننى سوف أطلب أو أسعى لأن أحصل على الرأى القانونى بالإضافة إلى رأينا- الرأى السياسى- إنما ضرورى أن تعرفوا كيف جرى النقاش، بداية الأمر هو بيان القوى الوطنية بعد نجاح ثورة ٣٠ يونية، وهو الذى تضمن البيان بخارطة الطريق التى رحبنا بها جميعاً والتزمنا بنقاطها الخمس أو الست الأساسية، نص هذا البيان أو خارطة الطريق على تشكيل لجنة تضم مختلف الخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على هذا الدستور، لم يحدد، كما يقول القانونيون على خلاف المتبع، حدا لهذه التعديلات، المواد مفتوحة كلها للتعديل أم الجزء منها؟ كان من الواضح أنها كانت مفتوحة بالكامل للتعديل، كذلك الإعلان الدستورى لم يحدد مواد لتعديلها، دون الأخرى، الأمر مفتوح للتعديل، وهناك أرقام قامت بها الأمانة العامة للجنة تتعلق بما هى المواد التى تم النظر فيها وتغييرها بواسطة لجنة العشرة، ألغيت ٣٣مادة وعدلت ١٦١ مادة وأضيفت ثمانى مواد، فجملة المواد التى تعرضت للتغيير أو التبديل أو الإضافة أو الحذف..إلخ ، ٢٠٢ مادة من أصل ٢٣٦ مادة، أى بنسبة ٨٦٪، هذا نتاج لجنة الخبراء العشرة، عندما تراجع عمل لجنة الخبراء تجد أن التعديل أصبح شاملاً والنسبة بالضبط هى ٥٩و٨٥٪ والمناقشة الآن قد تصل بالتعديلات إلى ٩٩٪، وبصرف النظر عن البعد الإحصائى ومدى ثقل التغيير والتبديل والإلغاء والتعديل، هناك أمر آخر أرجو أن نكون جميعاً على وعى به، أن الدستور قد تغير فى روحه وفى منطلقه، الدستور يتحدث عن مصر اليوم ومصر غداً، يحترم التراث، ولكنه يعنى أكثر ما يعنى بالحقوق وبالحريات وبالتنمية وبالعدالة الاجتماعية وباستقلال القضاء وبفصل السلطات، عندما نأتى فى هذه الجزئية نقارن بين الدستور الجديد الذى نكتبه يومياً وبين الدستور المعطل- الذى لا نريد له عودة - نجد أن هذا الدستور الأخير كان يستعلى ويستهدف السلطة القضائية وغيرها، هذا الدستور يحترم السلطة القضائية ويدعو إلى استقلال القضاء ، كان هناك فى الدستور السابق المعطل لغط كبير عن العلاقة بين السلطات وأى سلطة أقوى من الأخرى ، تجدون فى هذا الدستور الذى نكتبه فصل بين السلطات على الطريق الحديثة، المنطلق أننا لسنا فى مجال تقييد الحرية المصرية أو فصل مصر عن العالم الذى يتحرك ويتقدم ويخترع ويبدع ، ليس من بيننا من يريد أو من يستطيع أن يفصل مصر عن القرن الحادى والعشرين، أو يفصل مصر وشعب مصر عن

بقية الشعوب التى تتقدم، فى الدستور المعطل كان هناك من يريد أن يشد مصر أو يقيدها، هذا غير ممكن ولن يحدث فى هذا الدستور الجديد الذى نجمع جميعاً شباباً وشيباً نساء ورجالاً من مختلف التخصصات، أن مصر يجب أن تنظر إلى المستقبل وأن تعيد بناء نفسها وأن يكون هذا الدستور الذى نكتبه سنة٢٠١٣ صالحاً لـ٢٠١٥، ٢٠٢٥، ٢٠٥٠.

إذن، ملخص القول إنه لا توجد مآخذ قانونية على ما تقوم به لجنة الخمسين، وقد استشرنا فى ذلك أكبر المناصب القضائية، نحن ننفذ ما كلفت به لجنة الخمسين، ولجنة الخمسين طورت وتقدمت بعملها وأنها سوف تستبدل بمواد الدستور القديم المعطل مواداً شاملة فى تطويرها وتغييرها وبالطريقة والشكل الذى يحصن الدستور ولا يتعارض مع المنطلق القانونى الذى قامت عليه، أى أن إجراءات إصدار الدستور الجديد ستكون فى شكل كامل وشامل سوف يحصنه من أى طعن ومن أى تهمة بأنه يكتفى بالتعديل، هذا دستور جديد فى روحه، دستور جديد فى فكره، دستور جديد فى صياغته، دستور جديد يتوخى المستقبل ولا نريد أن نحبس شعبنا ولا أجيالنا فى أطر من مواد تقيد حركة الشعب المصرى، مع الحفاظ على الهوية بشكل واضح وسليم.

أنا أعتقد أنه أمامنا فرصة لنفخر بعمل نقوم به من منطلق الإخلاص لمصر، نحن كلنا نأتى من زوايا مختلفة فى مصر وبآراء مختلفة، ولكننا نجلس جميعاً كمصريين نريد إنقاذ مصر ولا نعمل لحساب فصيل ولا لتوجه ولا لاتجاه معين، نحن نريد كتابة دستور يذكره التاريخ لنا جميعاً وللشعب وجيله الذى يعيش اليوم، وبالتالى خلاصة القول إنه دستور جديد، خلاصة القول إنه لا داعى أن ندخل فى جدل حول: هل هو جديد أم قديم، إنما علينا أن نركز على المواد التى تجعله جديداً بحق، على الحقوق التى يفخر بها ويحتاجاها الشعب، على الالتزامات التى نريد أن نحمل الدولة بها، وعلى الصياغات الرصينة التى تبعد الدستور عن الركاكة، إذا قبلتم أرجو أن نعتبر هذا الموضوع مغلقاً وأن نستمر فى كتابة هذا الدستور الجديد وأننا نقرر وأنا أقرر باسمكم أنه دستور جديد، الآن أعطى الكلمة للدكتورة عزة العشماوى، والكلمة دقيقتان لكل واحد.

**السيد الدكتورة عزة العشماوى:**

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة يساورنى بالغ القلق فيما يتصل بالجدل المثار مؤخراً حول محاكمة المدنيين المتورطين فى جرائم تمثل اعتداء مباشراً على القوات المسلحة، وفى هذا الإطار فى الحقيقة أود أن أشير لسيادتكم إلى الدور الوطنى المحورى الذى تؤديه القوات المسلحة، ولولا القوات المسلحة لم نكن هنا أو كنا فى بيوتنا آمنين، لديها هيئات قد يعتقد البعض أنها جهات مدنية هى مؤسسات قد تؤدى خدمات اقتصادية مثل محطات الوقود، هى فقط ليست لبيع الوقود أو لغسل السيارات ولكنها لها دور استراتيجى فى السلم وفى الحرب، أيضاً توزيعها الجغرافى على صعيد الجمهورية له أساس استراتيجى إذن فأنا أرى أن الاعتداء على هذه المؤسسات التى قد يعتقد البعض أنها مؤسسات مدنية يستحق العقاب أو المحاكمة العسكرية، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً، هذا الموضوع لا يزال المكتب يناقشه وسوف يعرض على اللجنة نتيجة البحوث والمناقشات التى تجرى، وأرجو أن نرفعه من النقاش فى هذه الجلسة على الأقل إلى أن نضعه على جدول الأعمال.

**السيد الدكتور طلعت عبدالقوى:**

شكراً سيادة الرئيس.

يمكن سيادة الرئيس، هى نقطة إجرائية أو نظامية أكثر منها فى الموضوعات، أنا أرى يا سيادة الرئيس أننا اقتربنا من الشهر، يعنى فى الأسبوع القادم تكون اللجنة قد أمضت حوالى ٥٠٪ من الوقت، أنا أرى إذا كانت لجنة الصياغة انتهت – مثلما قال الدكتور مقرر اللجنة – من صياغة ٥٠٪ من المواد، هل من الأجدر أن نبدأ من الأسبوع القادم ونناقش فى المواد التى انتهت إليها لجنة الصياغة على أساس ألا نؤخر أكثر من ذلك، لأننى أخاف أن يداهمنا الوقت، هذا أولاً.

ثانياً، توجد موضوعات ، موضوع اللجان النوعية كانت آلية، إنما أنا أرى أن الموضوعات عندما دخلت اللجان النوعية مثلاً لجنة نوعية من ١٠إلى ١٢ زميلاً وزميلة، بدأت تخرج تصريحات فى موضوعات ذات أهمية وقد يكون للجنة رأى آخر مثلما حضرتك ذهبت أنا أرى أن هناك بعض الموضوعات المهمة والموضوعات التى عليها مشاكل وإشكاليات مثل موضوع مجلس الشورى ومثل الانتخابات والقوائم والـ٥٠٪ عمال وفلاحين وغيرها، أنا أرى أن تجتمع المجموعة بشكل أو بآخر من لجنة الخمسين بالإضافة إلى الخمسين الاحتياطيين ونجلس نناقش قبل أن ندخل فى الجلسة العامة التى تحدث عليها جدل شديد خاصة أننا نحتاج لـ٧٥٪ توافق، أنا أنبه لهذه النقطة، اليوم عندما ذكر مجلس الشورى تحدثت فيه أعتقد أنه لو توجد جلسة تخصص لهذه الموضوعات الشائكة ولا تكون قاصرة على لجنة بعينها فى موضوعات معينة شائكة، أرجو أن يوضع هذا فى الاعتبار لأن الوقت مهم جداً لكى نتفق، لجنة المقومات الأساسية المستشار رئيس اللجنة بدأ يخوفنا أكثر فى أنه توجد مشاكل وأن السيد رئيس اللجنة يتدخل لحل المشاكل، أرجو أن نشارك فى هذا الموضوع ونريد أن نصل لشىء وأنا خائف من الوقت.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

فعلاً يا دكتور طلعت الوقت من ذهب، نحن نحسن استثماره بقدر الإمكان بطريقة أفضل حتى أكثر مما أنا أظن هذا أولاً.

ثانياً، بدلاً من توزيع المواد مجموعة بمجموعة قبل إجازة العيد وهى أجازه طويلة بكل المعايير، يكون عندك صورة حول ما هى المواد التى تدرسها وتقرأها، وسوف أطلب من كل الأعضاء أن نتفق بكلمة شرف أن هذا لا يوزع على أحد إلا العضو نفسه يدرسه ولمن يريد أن يستشيره، موضوع الـ٧٥٪ نحن نعمل على التوافق ١٠٠٪، أما التصويت فهو٧٥٪ أرجو ألا نحتاج إلى التصويت إلا فيما ندر وربما نهائياً، وأن نكون كل المواد التى نتفق عليها بكافة الآراء، فنحن نعرف أن هناك صعوبات معينة ضرورى أن نأخذها فى الاعتبار.

**السيد الدكتور محمد غنيم:**

فيما يختص بلجنة الصياغة أتوجه للأخ الدكتور عبدالجليل مصطفى الذى كان منسقاً للجمعية الوطنية للتغيير، نحن فى حالة ثورية وعلى لجنة الصياغة أن تقوم بضبط اللغة أو إعادة الترتيب، دون أى انتهاك للمعنى الداخلى ، وأفضل شىء قاله سيادة النقيب إننا فى هذه الحالة يجوز الإسهاب وأن نتخلى عن مفهوم الصياغات الدستورية التقليدية، وهذا حدث فى دساتير الدول المستقلة حديثاً مثل دول أمريكا الجنوبية والبرازيل وخلافه، هذه نقطة، النقطة الأخرى أنه أنشئت أو تكونت لجينات فرعية من اللجان الفرعية لبحث بعض المواضيع، أنا أرى أنها لا شائكة ولا شىء هى مجرد مواضيع، أنا أتحدث عن اللجنة الأولى فيما يختص بالدولة لا نعلم من هم فى تلك اللجنة وماذا يناقشون، وعلى كل حال الذى يرجع إلينا يجب أن يرجع للجنة الفرعية بشكل استرشادى ليس به إلزام، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

شكراً، أنا أحب أن أعلق خاصة أن الدكتور عبدالجليل ليس موجوداً الآن هى ليست فقط لجنة الصياغة التى تتعرض لحالة ثورية، بل نحن جميعاً نكتب دستور الثورة، هذا الدستور هو دستور الثورة الذى جاء بعد ثورتين أو بعد ثورة واحدة مستمرة، ومصر فى حالة تغير كبير جداً لابد أن يؤخذ هذا فى الاعتبار ، هو تغير ثورى، لك حق يا دكتور غنيم، وهذه مسألة يجب أن نأخذها فى الاعتبار ولكن لدى رأى أحب أن أقوله لك، الدساتير التى أشرت إليها فى أمريكا اللاتينية أو غيرها الجديدة أدخلت مفاهيم جديدة ولكنها لن تتخلى عن الصياغات الدستورية، الدستور له صياغات وكل الدول الثورية وغيرها التزمت بها ولكنها كانت حرة فى إدخال مفاهيم معينة تتعلق بمجتمعاتها هذا الذى نريده هنا ، الصياغة الدستورية يجب أن تكون صياغة متقنة وإنما عندما نتحدث عن التنمية الاقتصادية عن العدالة الاجتماعية عن الفلاح وعن الحقوق وعن الحريات هنا نكون ثوريين وليس فى أن نمتنع عن أو نتجاهل الصياغة الدستورية.

**السيد الدكتور محمد غنيم:**

أنا أتكلم عن أن نتخلى عن الصياغات العامة التى لا تكون إلا فى شكل موضوع تعبير، يجب أن توجد صياغات نوعية تحدد أيضاً القانون وتكبل بعض الشىء المشرع القانونى لكى تستطيع تحقيق أهداف الثورة وخاصة فى مجال العدالة الاجتماعية مع الشكر.

**السيدة السفيرة ميرفت تلاوى (المقرر المساعد للجنة الدولة والمقومات الأساسية):**

سيادة الرئيس، عملنا إلى الآن مبشر بالخير، تم إدخال العدالة الاجتماعية فى أكثر من موقع، تم صياغة ما يخص التعليم ومحو الأمية والصحة باهتمام كبير، التوافق على ضرورة ضمان الدولة لأموال التأمينات والمعاشات واعتبارها أموالاً خاصة وإدارتها إدارة مستقلة وعوائدها تعود إلى أصحاب المعاشات، هذا إنجاز كبير.

أيضاً، تسجيل الدستور على أن مجالس حقوق الإنسان والمرأة والطفل هذه كلها جزء مكمل للهيئة التنفيذية فى الدولة، بحيث إنه لا يشكك فيها فيما بعد، هذا عمل مهم جداً وأعتقد أن نجاحه أيضاً من نجاحات الدستور، أما ما أعترض عليه هو بعد التوافق على مسألة المرأة فى لجنة المقومات تم تغيير اللغة، تغيير المضمون بطريقة مزعجة جداً وأرجو، وأنا أسجل اعتراضى على هذا ، أن يؤخذ فى الاعتبار قبل إعلان نتائج لجنة الصياغة، وأن يكون أحدنا موجود لكى يمكن إفهام وإيضاح السبب فى هذا، التمييز ضد المرأة أمام الجهات الرسمية مازال سيادة الرئيس قائماً الأم لا تستطيع أن تستخرج شهادة ميلاد لابنها ويقولون لها فليأتى الأب أولاً وهكذا أرجو أن ينص على هذا التمييز بأهمية كبيرة.

**السيد الأستاذ مسعد أبوفجر:**

سيدى الرئيس، الزملاء والزميلات الأعضاء "سلام الله عليكم" أتصور أن سؤال المواطنة، قضية المواطنة بالأحرى فضيلة المواطنة ينبغى أن تكون واحدة من أهم القضايا التى تؤسس لهذا الدستور سؤال المواطنة، فى تصورى هو السؤال الذى يحس به المواطن المصرى كقضية منقوصة، فى تصورى أن المواطن المصرى من أسوان حتى رفح لديه إحساس بنقصان المواطنة مع اختلاف فى الدرجات، يعنى أتصور أن المواطن فى سيناء يحس بنقصان المواطنة أكثر قليلاً مما يحس بها مواطن القاهرة لكن المأزق واحد، وبالتالى أتصور أن سؤال المواطنة مرتبط بعناصر، يعنى توجد عناصر رئيسية إذا نقص منها عنصر تنقص المواطنة

أوتوماتيكياً، وأتصور أن واحداً من أهم هذه العناصر هو عنصر الملكية، والملكية كلنا نعرف أنها تنبثق من النشاط السائد، وأتصور أنه فى سيناء عنصر الملكية عامل نقص، يعنى إحساس كبير بالغبن، لأن المواطنين لا يملكون أراضيهم ومن ثم لا يملكون بيوتهم ومن ثم يشعرون بغصة شديدة وانتقاص شديد من مواطنيهم فى هذه الدولة، الملكية من المفروض أن تؤسس على أساس أنشطة سائدة فى المجتمع مثل النشاط الصناعى والزراعى والتعدينى والتجارى، وأيضاً نشاط مهم جداً من الأنشطة التى ينبغى أن تؤسس على الملكية فى أمريكا بنت نظام الملكية على النظام الرعوى كنشاط رئيسى لاعتماد نظام الملكية فى أمريكا مع الاختلاف أن فى أمريكا هم رعاة غنم لآلاف السنين أو كانوا رعاة غنم لسنوات طويلة.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

شكراً للأخ مسعد، الموضوع الذى طرحته وهو الملكية وبالذات فى سيناء وفى مرسى مطروح وفى الساحل الغربى فى الحقيقة هو موضوع مهم وضرورى كمواطنين أن نتنبه إليه، والملكية طبقاً للمواد المطروحة الآن – الملكية العامة والخاصة والتعاونية– ملكية مصونة، إنما المشكلة الموجودة فعلاً فى سيناء وفى المناطق الصحراوية لا تزال لم تحل، وربما تحضر فى اللجنة النوعية التى تناقش هذا الموضوع الخاص بالملكية لمناقشة النقطة المتعلقة بهذين المنطقتين الجغرافيتين بمصر .

**السيد الدكتور محمد محمدين:**

بسم الله الرحمن الرحيم

معلوم لدينا أن التعليم والبحث العلمى أمل هذه الأمة وقد أفردت لجنة مقومات الدولة فى هذا الموضوع لأهميته وأبدعت، ولو حدث تطبيق سليم فستحدث طفرة فى التعليم كما ذكر المستشار محمد عبدالسلام مقرر اللجنة، أذكر بأن هناك المجلس الأعلى للجامعات الذى يضع خطة التعليم الجامعى، والمجلس الأعلى للتعليم قبل الجامعى، الذى يحتاج لتقنين اختصاصه، يضع خطة التعليم قبل الجامعى فى مصر، ولكن التعليم الفنى هو الأمل الحقيقى لمصر فى احتياج لمجلس أو هيئة تضع سياساته وأولوياته للنهوض به وتخفيف العبء عن الجامعات، أرجو عدم الإفراط فى إنشاء المفوضيات، مفوضية التعليم، مفوضية مكافحة الفساد وغيرها، حيث نعانى الكثير من المشاكل والتداخل فى الاختصاصات والبيروقراطية، أى أرى أن يكون التعليم إلزاميا حتى المرحلة الإعدادية فقط حتى يسمح للطلاب

بالتشعب بين الثانوى والتجارى والتمريض والفنى وخلافه، ويمكن وضع جملة "ويمكن للدولة مده لمراحل أخرى" كما جاء فى نص لجنة العشرة، العمالة اليومية والموسمية والعاطلون والصيادون وغيرهم من الفئات المهمشة تحتاج إلى وضع نصوص لحمايتهم ورعايتهم حرصاً على الأمن الاجتماعى فى مصر، أخيراً رسالة إلى الزملاء الأفاضل أعضاء لجنة الخمسين، إن أهم ما نريده فى هذه المرحلة قدر معين من التوافق ولو بنسبة حتى نعطى طمأنينة للشعب والتأكيد على التصويت بنعم لهذا الدستور الجديد حتى نعبر هذه المرحلة الحاسمة من تاريخ مصر لأن عكس ذلك الأمر يدخلنا فى نفق مظلم لا يعلمه إلا الله، وشكراً جزيلاً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الأستاذ حجاج آدول:**

السيد الرئيس السيدات والسادة الزملاء الكرام، العيد اقترب كل سنة وحضراتكم طيبون ومصر بخير، إن شاء الله، معروف أن أبناء الصعيد وأبناء بحرى فى المدن يأتى على العيد ويقول أنا مسافر البلد، يقصد أنه مسافر محافظته أو القرية أو النجع (بتاعه) ما عدا النوبيين عندما يقول أحدهم أنا ذاهب البلد يقولها مجازاً لأنه ذاهب إلى قرى التهجير، ذاهب إلى قرى الإيواء، وهم بعثوا لكم برسالة أرجوكم قدروا تضحياتهم ويأتى عيد قريب ويكون مثلهم كغيرهم ويقولون نحن مسافرون إلى البلد، الناس يقولون بلدكم غرقت ونحن نقول الجزء الذى تحت بحيرة السد هو الذى غرق، على الجانبين توجد الهضبة النوبية التى بها الآثار وأشهرها معبد أبو سنبل، هذا المكان متسع وبه آلاف آلاف من الأفدنة، نرجو من حضراتكم أن تقفوا مع حقوق النوبيين على أنهم تكون لهم عودة، والعودة لمن يريد وليست لكل النوبيين، الجزء من النوبة عندما يرجع المكان مفتوح لأبناء محافظة أسوان، بعد محافظة أسوان نقول لحضراتكم نحن كلنا نعيش فى المنطقة المصرية النوبية، أرجوكم اهتموا بتضحيات النوبيين، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الدكتور محمد إبراهيم منصور:**

بسم الله الرحمن الرحيم

بداية أشكر مقررى اللجان على هذا الجهد وأبدأ مباشرة فى رسائل تلغرافية، وأولها أن التوسع، أعتقد أنه ينبغى فى توزيع السلطات التوسع فى قنوات التأثير، الإرادة الشعبية فى استمرار توازن هذه السلطات التى تم توزيعها توزيعاً على أى شىء يتم عليه التوزيع، ينبغى توسيع تأثير قنوات الإرادة الشعبية فى استمرار توازن السلطات وذلك من خلال الميل إلى الجهات المنتخبة شعبياً وعلى رأسها مجلس النواب، وكذلك المقترح إضافة مجلس جديد، وأنا أرى إضافة مجلس جديد حتى يضمن الاستقرار السياسى والاستقرار التشريعى، الاستقرار التشريعى من خلال وجود عين أخرى على التشريعات والاستقرار السياسى من خلال إذا سيطر حزب أو فصيل بعينه على أحد المجلسين من الممكن أن يحدث المجلس الآخر التوازن، وكذلك إذا حدث حل لمجلس الشعب أو ظروف طرأت فإنه يكون هناك مجلس آخر يتولى السلطات التى يتولاها، حتى لا تتولاها جهة غير منتخبة أيا كانت أو فرد منتخب إذا كان رئيس الجمهورية، كذلك ينبغى فى الدستور، هل نميل إلى التفصيل أم إلى الإجمال؟ نرى أن نميل إلى التفصيل وخاصة فى الحقوق التى ضيعت قبل ذلك، فى الأنظمة السابقة خاصة حقوق الفلاحين وأهل الريف وأهل البادية وكذلك العمال والحرفيين وذوى الاحتياجات الخاصة وكل الفئات المعدومة والفئات التى لم تنل حقوقها فى الأنظمة السابقة، أما دستور جديد أو تعديل، هذه المسألة لابد أن نرجع إلى الشعب، فإذا رجعنا إليه فى أنه تعديل أيا كان دقة التعبير، نرجع إلى الشعب المصرى لاستمرار خارطة الطريق حتى لا يحدث فى الشارع انحراف عن خارطة الطريق، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الدكتور القس صفوت البياضى :**

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة الكلمة التى قدمتها سيادتكم روت كثيراً من عطشنا وعطش الجماهير، نحن نلوم من يخرجون فى الإعلام والسبب فى هذا نقص المعلومات التى تخرج من هذه القاعة، نحن نجتمع مرة فى

الأسبوع لنسمع ولو القليل مما يحدث داخل اللجان المختلفة لكن أعتقد باستثناء لجنة واحدة وهى مقابلة الأشخاص وتقرير كامل قدمه المقرر عدا ذلك نحن لا نخرج بشيء، وبالتالى الجماهير لا تخرج بشيء، وإذا كنا نلوم الذين يتحدثون فى الإعلام لنقص المعلومات التى تخرج منا، نحن فى جزر منعزلة داخل اللجان المختلفة لا نعرف شيئاً، ونود أن تأتى إلينا معلومات عما يدور فى باقى اللجان حتى نستطيع أن نعطى لأنفسنا أولاً قبل أن نتحدث للآخرين، نحن ضد التسريبات والتصريحات واللغط الذى يدور لكن فى نفس الوقت نحتاج أن نتواصل سواء مع اللجان أو اللجنة العامة، الدستور من المفروض أن يحقق العدالة والمساواة، لذلك أنا أقترح يا سيادة الرئيس أن تكون هناك مادة لتجريم الإقصاء وتجريم نبذ الآخر فى أى وسيلة من الوسائل، ثم مع تطوير التعليم والصحة وفرص العمل، لذلك أقترح يا سيادة الرئيس أيضاً أن تكون هناك مادة تعود بنا إلى العدالة والقوى العاملة التى ألغيت ووقفت طوابير كثيرة تنتظر فرصة عمل، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

شكراً، وأرجو أن تقدم هذه المقترحات كتابة إلىَّ.

**السيد الدكتور سعد الدين الهلالى:**

بسم الله الرحمن الرحيم

فى البداية أود أن أقدم الشكر لرئيس اللجنة فى مقدمته التى حسم فيها الجدل عن تعديل الدستور أو دستور جديد وفى النهاية حققنا المراد من مواد دستورية جديدة ترضى الشعب المصرى فى مستقبله وحرصنا على المحافظة على الشكل فى التعديل لحسم الجدل، مما أرجو فى المستقبل أن الأعضاء لا يتحدثون إلا عن دستور معدل بالشكل الجديد.

الأمر الثانى، فى اللجان الفرعية للدستور أثمرت عن وجود مناقشات فى غاية الروعة وخاصة بلجان الحوار والاستماع المجتمعى، لكن هى فى نظرى موقوتة بزمن إعداد الدستور ثم تموت، احتجنا إليها فى دستور ٢٠١٢، وسنحتاج إليها فى دستور جديد فى المستقبل فلماذا لا يكون هناك عمل مستدام فيما يعد رعاية لتلك المواهب التى رأيناها فى الحوار المجتمعى على مستوى المناقشات داخل مجلس الشورى بل وفى المجتمع المصرى، أود إنشاء ما يسمى أكاديمية شعبية تحتضن تلك الأفكار على مستوى مصر

وسيادتك قلت لنا يوجد ٥٤ ألف مقعد شعبى، من هؤلاء الذين سوف يأتون ويقفزون من بيوتهم أو من أماكن غير معروفة فى سيرتهم الذاتية إلى تلك المقاعد، لماذا لا يعد ذلك خاصة وأن هناك اقتراحا كان مسبقاً فيما يسمى صيانة الدستور، فأرجو جمع تلك الأفكار لرعاية الشعب المصرى فى المستقبل وألا يقفز عليه من لا يعرف فى تلك الأكاديمية الشعبية، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الدكتور عبدالله مبروك النجار:**

شكراً سيادة الرئيس.

أثير فى هذه الجلسة الكلام عن الكفاية الاقتصادية وأنها شرط أساسى للوصول إلى ديمقراطية سليمة وهذا حق، لا يمكن أن يكون هناك إنسان جائع ثم يملك من قدرة الإرادة وقوة التفكير ما يستطيع به أن يختار اختياراً سليماً، وأنا أرى أن فكرة الكفاية الاقتصادية ربما تحتاج إلى خطط اقتصادية تحتاج إلى وقت، يحل علينا الآن فى نظم الانتخابات التلاعب فى إرادة الناخبين، نحن نريد انتخاباً يفرز رجالاً يستطيعون أن يتحملوا المسئولية ونرى عبثاً كبيراً بإرادة الناخبين يتمثل فى ذلك الكلام المزعج الذى نسمعه عن السكر وعن الزيت الذى يوزع على بعض الأفراد وذلك التضليل الذى يداهم المواطن العادى ليفسد عليه اختياره، أنا أرجو يا سيادة الرئيس، هناك أمر مهم جداً أن ينص فى الدستور على أن تزييف إرادة الناخبين، أى عمل يتضمن تزييف الإرادة أو تغييرها أو الانحراف بها عن الخط الوطنى الذى يهدف إلى اختيار أناس صالحين يجب أن يجرم هذا العمل فى الدستور ويتولى القانون تنظيم هذه الأعمال الإجرامية التى يتلاعب بها البعض من أجل أن يحصلوا على الأصوات دون أن يكونوا أهلاً لها وعن طريق تزييف إرادة الناخبين، يجب أن نضع حداً لهذا العبث سيادة الرئيس وذلك بالنص عليه فى باب الانتخابات أو ما إلى ذلك مما سمعناه فى هذه الجلسة، وشكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

شكراً.

وأرجو أن تتقدم يا دكتور عبدالله بصياغة لمقترحاتك لهذا المقترح، أن تتقدم بصياغة لهذا المقترح مباشرة إلى لجنة الصياغة لدراستها أو إعادتها أو توزيعها علينا، وهذا ينطبق أيضاً على ما ذكره الدكتور صفوت البياضى.

**السيد الأستاذ سامح الصريطى:**

شكراً سيادة الرئيس.

الحقيقة لا يذكر اسم النوبة إلا وذكر معها أروع وأضخم إنجاز فى تاريخ مصر وهو السد العالى، ومنذ بناء السد العالى وهذه المناطق محرومة من التنمية وحقوقها إن كانت لهم، أيضاً لم يذكر ولا يذكر اسم سيناء إلا وذكر معها أعظم الحروب والانتصارات التى قادتها مصر منذ حرب الاستنـــزاف ودور منظمة تحرير سيناء فيها إلى العبور العظيم فى ٦ أكتوبر وننتهز هذه الفرصة ونهنئ الشعب المصرى وقواتنا المسلحة بمرور ٤٠ عاما على هذا العبور العظيم، مثل هؤلاء أيضاً عدم التنمية لأهالينا فى صعيد مصر وهذه الثروة البشرية المهدرة والوادى الجديد ومطروح التى كان يطلق عليها سلة الغلال، هذه المناطق المحرومة من التنمية، كلنا معها ونريد أن يذكر هذا فى مواد الدستور حتى فى المواد الانتقالية، ولكن كل ما أتمناه ألا يذكر اسم أى منطقة فى أى مادة فى الدستور إلا مصر فقط.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

إلا ماذا؟

**السيد الأستاذ سامح الصريطى:**

مصر، مصر، دولة مصر فقط، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى(رئيس اللجنة):**

شكراً.

لا يوجد شك أن النوبة لها دور ليس فقط من وقت السد العالى، من أول بناء خزان أسوان وهو التهجير الأول وقبل خزان أسوان. التاريخ الفرعونى كله مرتبط بالنوبة وأهل النوبة، فتاريخنا كله مرتبط بهم، وأرجو أن نتمكن نحن كمصريين وليس كلجنة دستور فى أن نتعاطف ونفعل سياسات تخدم أهل النوبة وتتعامل معهم، وشكراً.

**السيدة الدكتورة أميمة إدريس:**

أنا فى الحقيقة أشكر حضرتك على الكلمة، والحقيقة نحن طالبنا الدولة بالالتزام، قلنا التزام العلاج، التزام التعليم ولكن فى الحقيقة نحن أيضاً نريد من الأسرة أيضاً أن تلتزم برعاية أولادها وتوفير الحماية لهم لأننا فى الحقيقة نحن نرى أن معظم أطفال الشوارع نقول ٨٠% من أطفال الشوارع هم أطفال لأسر لم تحترم واجباتها تجاه أطفالها، ولذلك نرى كثيراً من تسرب التعليم وأطفال الشوارع، فأنا أطالب حضرتك أن يكون هناك بند فى الدستور يلزم الأسر برعاية أولادها من ناحية التعليم والصحة.

النقطة الثانية أعتقد أنه لابد أن يكون فى الدولة هناك بند فى الدستور ينص على السياسات السكانية للدولة، وأعتقد أن هذا الأمر مهم جداً ربط النمو السكانى بالنمو الاقتصادى لأن هذا سوف يحسن النمو الاقتصادى مع النمو السكانى لأن هذا ما سيحقق العدالة الاجتماعية وهذا ما سيحسن دخل الفرد، بصفتى أستاذة جامعية ومديرة لمستشفى ١٤ سنة فى الجامعة ونحن نعانى من نقص كبير فى التمويل ويمكن هذا ما يضطرنا إلى أن نحمل على المريض الفقير وأن نطلب منه أن يأتى لنا بأدوية أو يشترى مستهلكات وما إلى ذلك، أعتقد أنه جاء الوقت أن نعترف أنه لا يوجد هناك تعليم مجانى وأن الدروس الخصوصية ألغت التعليم المجانى، فأعتقد أنه لابد أن ننص فى الدستور على أن ربط التعليم الجامعى بالتفوق وطبعاً حضرتك كثيراً جداً قالوا لى هذا شىء لا يستطيع أحد أن يمس التعليم المجانى، لكن أعتقد أننا كلجنة ٥٠ بعد ثورتين لابد أن تكون قراراتنا جريئة ونستطيع أن نقول إنه لا يوجد شىء اسمه لا مساس، لا، نريد أن نكون واقعيين حتى يكون نصف الشعب المصرى حاصلا على تعليم، وشكراً جزيلاً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً، بهذه المناسبة جاء لى طلب بأن الدستور يتضمن مادة تلغى الدروس الخصوصية.

(أصوات ضحك فى القاعة)

**السيد الدكتور أحمد خيرى:**

نحن كـ ٧٠٪ من الشعب المصرى عمال، وأتحدث عن كل الاتحادات وإخواننا الفلاحين لم نفوض أحداً أن يتكلم باسم الشعب المصرى أو بعمالنا، لا يخرج أحد ويقول الشعب المصرى يرفض الغرفة الثانية نحن لم نطلب هذا بل بالعكس كل اتحادات العمل وكل الفلاحين يرغبون فى غرفة ثانية حتى

لا تسييس الغرفة الواحدة ولا تجرى الأغلبية على تفصيل قوانين تؤدى بنا فى النهاية إلى فساد نحن كلنا نعيش فيه، هذه نقطة.

النقطة الثانية، نحن نقدم مبادرة من هذه القاعة إلى رجال الأعمال كعمال وأصحاب أعمال وفلاحين بإنشاء هيئة مستقلة فى الدستور تكون مهمتها المفاوضة الجماعية، ولكى لا نعصف بالإنتاج المصرى ونظل فى خلاف دائم، نرجو إنشاء هيئة تكون مهمتها الرقابة والمفاوضة على كل أفعال العمال وأصحاب الأعمال وننهى مشاكلنا داخل بيوتنا، نحن لسنا مع أحد ضد أحد، نحن نريد إصلاحا للإنتاج نريد أن تكون هناك دفعة للأمام، نرجو من سيادتك يا سيادة الرئيس ومن كل اللجان عمل مادة خاصة بالنقابات العمالية ولادمجها مع اتحادات تعاونية أو جمعيات أهلية وأن يكون الإخطار هو أساس النقابات العمالية حتى لا يعصف بنا مرة أخرى من أنظمة سياسية وإدخالنا فى حكومات تسيطر على النقابات العمالية وتؤدى بالإنتاج إلى الفشل، أرجو وهذا طلب ملح من كل النقابات العمالية أن يكون بالإخطار أسوة بالأحزاب والجمعيات الأهلية، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد المهندس محمد زكى السويدى:**

بسم الله الرحمن الرحيم

شكراً سيادة الرئيس، أولاً، أحب أن أشكر كل الإخوة على المجهودات الرائعة التى يقومون بها، أنا فقط تخوفى حضرتك من حرصنا الشديد والوطنية للإخوة جميعاً أننا نبالغ فى التحجيم على الوزارات القادمة بوضع نقاط محددة نوقف الإبداع الخاص بهم فلا يستطيعون أن يطوروا وأن يعملوا تنمية حقيقية، لأنه إذا كنت سوف أحدث حضرتك عن الصناعة فالصناعة عندها أفكار كثيرة جداً كيف تستطيع فعلاً أن تصنع عدالة اجتماعية على مستوى مصر، الاهتمام بالصعيد بأننا نقضى على البطالة إن شاء الله، لكنها كلها تحتاج إلى أفكار، نعطى فرصة للحكومات القادمة، فهذه النقطة فقط التى عندى فيها تخوف بإذن الله لكن كلها يجب أن تبنى على العدالة الاجتماعية الحقيقية، وهذا حضرتك أنا أؤيد طبعاً جزئية أن الجامعة لابد أن يدخلها المتفوقون ونعطى فرصة للمبدعين، نحن فقدنا نهائياً العمالة الفنية وفقدنا الفكر

الضنى وفى الآخر حجمنا أنفسنا فى بعض، وأن الذى لم يدخل جامعة كأنه لا يصلح، لكن الإبداعات التى كان يقوم بها المصريون لابد أن نعطيهم فرصة وهذا ما يجب أن نهتم به، لى حضرتك عتاب بسيط على لجنة الحوار المجتمعى أنه تمت الدعوة من خلال بعض رجال الأعمال الصناعيين ولم توجه الدعوة لاتحاد الصناعات المصرية الذى يمثل هنا نحن فوجئنا الخميس الماضى أن بعض زملائنا يبلغوننا، وهذا يمكن عتاب لأن اتحاد الصناعات عمل لجنة خاصة بالتعديلات الدستورية وجاهز إن شاء الله أن يجلس ويتحاور ويقدم أفكاراً جميلة جداً تم العمل فيها منذ فترة ومازال يعمل يومياً إلى هذه اللحظة تخص الصناعيين تخص العمال والتطوير الكامل لأن هذا يمثل أكثر من ثلثى عمال مصر تقريباً الذين يعملون فى مجال الصناعة وكيف نستطيع أن ننمى الصعيد ، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الدكتور وسيم السيسى:**

شكراً سيادة الرئيس، الحقيقة الفرحة ملأت قلوبنا جميعاً، ولذلك أنا لأول مرة فى هذه القاعة أسمع هذا التصفيق بعد هذه الكلمة التى ملأت قلوبنا فرحاً وسروراً وأملاً فى المستقبل، فى الحقيقة مشروع هذا الدستور حطم أحلاما وحقق أحلاما، أما الأحلام التى حطمها فهى أحلام بن جوريون ومن بعده أوت إينول المفكر الإسرائيلى، وهم قالوا إن قوة إسرائيل ليست فى سلاحها النووى بل فى تفتيت ثلاث دول كبيرة هى العراق وسوريا ومصر إلى دويلات متناحرة على أسس دينية وطائفية، ونجاحنا فى هذا الأمر لا يعتمد على ذكائنا بقدر ما يعتمد على غباء الطرف الآخر، هذا المشروع الوحدة والتوحد هى العصور الذهبية فى مصر، هذا يحقق أحلامى فى عصر ذهبى قادم مثل عصر سعد زغلول وعصر إسماعيل باشا الذى كان يأمر بأن (ما فيش مدرسة إلا وفيها الأقباط بجانب المسلمين) ، (ما فيش بعثة تخرج للخارج إلا وإذا كان فيها الأقباط والمسلمون) إلى درجة أن رئيس ديوانه وسكرتيره ومحافظ المنوفية ومحافظ القليوبية بل نائب حاكم السودان كانوا من الأقباط، نهضت مصر نهضة عظيمة جداً، وبهذه المناسبة أريد أن أذكر شيئاً أن تغيير الديانة يا سيادة الرئيس لا يجب أن يكون إلا بعد سن ٢١، لأن سن ٢١ هو سن الرشد، حتى يكتمل لهذا الشعب وحدته وتوحده لأننا بهذا نحن نغلق بابا للشر عظيما، وأخيراً سيادة الرئيس أحب أن أقول إنى أشعر فى هذا الدستور العظيم أنه يحمل روحا نحن لا

يهمنا لونك ولا دينك ولا جنسك إنما يهمنا أن تعطى مصر أفضل ما عندك وسوف تعطيك مصر أفضل ما عندها، وشكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الدكتور محمد عطية الفيومى:**

سيادة الرئيس، أنا سوف أتحدث فى نقطة بالغة الحساسية، هى نقطة واحدة، كل دساتير العالم اتفقت على أن هناك مساواة بين المواطنين دون تمييز، ويثار كثير من الأمور والأحاديث حول تمييز لفئة أو لجنس أو لمكان، فالعمال والفلاحون لهم حقوق، الأقباط لهم حقوق، المرأة طبعاً لها حقوق ونحن لسنا ضد هذه الحقوق نحن معها، لكن لا نريد أن نهدر المبدأ الدستورى أنه لا تمييز، وبالتالى لابد أن نجد آليات تحقق هذا التمييز دون أن نهدر هذا المبدأ الهام، وأنا أتصور أنه لو بحثنا فى نظم الانتخابات للمحليات ومجلس النواب ومجلس الشيوخ المقترح قد نجد وسيلة نحقق بها هذا التمييز دون أن نخل بالمبدأ، أيضاً ممكن يا سيادة الرئيس أننا نضع مواد انتقالية فى الدستور تعالج هذه القضية الشائكة لأنها قضية هامة وبالغة الخطورة ولابد أن نتصدى لها بشجاعة، أنا أرجو من الإخوة ألا يتفهموا حديثى بأننى ضد هذه الفئات أنا معها تماماً، مع العمال والفلاحين، مع المرأة، مع الأقباط، مع النوبة، مع سيناء، لكن يجب أن نجد وسيلة كى لا نهدر المبدأ الدستورى ، أنه لا تمييز وأن هناك مساواة، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيدة الدكتورة عبلة عبد اللطيف:**

شكراً سيادة الرئيس.

أنا عندى فى الحقيقة نقطتان.

أولاً، النقطة الأولى ، خاصة بالمواد الانتقالية لأننا فعلاً لا أعتقد أننا نعطيها أهمية كفاية ونحتاج لها جداً وهى التى ستفرق بين الدستور للمرحلة المقبلة والفترة القادة بحيث إن هاتين النقطتان لا يتداخلان

مع بعضهما البعض، النقطة التى أريد أن أتحدث بها وهى خاصة بلجنة الحوار المجتمعى وهى استكمالا للاقتراح الذى قاله الدكتور سعد الدين الهلالى، التواصل مع المجتمع الذى تم من خلال هذه اللجنة، أنا أقترح أن يستمر بعد انتهاء لجنة الصياغة وبداية التصويت هنا، أن يتم بالتوازى مناقشة وشرح للمجتمع بمعنى كل مادة، أعتقد أن هذا يفرق كثيراً عندما نأتى مثلاً ونتحدث عن كلمة "مدنية" فالناس لا تفهم ماذا تعنى كلمة "مدنية" وتوازيها ممكن بالكفر وخلافه، الشرح سيفيد عندما نتحدث عن تنمية مستدامة نشرح ماذا تعنى تنمية مستدامة، أعتقد أن هذا سوف يساعد مع التصويت وسيساعد أيضاً فى الاستفتاء بعد ذلك وسوف يعمل تثقيفا جيداً جداً للشارع ، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الأستاذ ناصر أمين:**

شكراً سيادة الرئيس، فى الحقيقة أحب أن أتحدث اليوم عن الجرائم الدولية وموقف الدستور المصرى منها، أتصور أن الجرائم الدولية يجب أن يكون لها نصيب داخل الدستور المصرى بأن نعلن فيه بأننا نحظر ارتكاب أى جريمة دولية على أراضى جمهورية مصر العربية، وهى جرائم الحرب وجرائم الإبادة الجماعية والجرائم ضد الإنسانية على اعتبار أن هذه الجرائم لا ترتكب إلا فى البلدان الهمجية بشكل أساسى، وحظر هذا فى الدستور المصرى يعنى أمرين أساسيين ليس فقط أننا نعلن للعالم أجمع أننا لا نرتكب ولن نرتكب على أراضينا بعد هذه الثورة جرائم فردية أو جرائم يرتكبها نظام، ولكن أيضاً لأن ذلك الأمر له علاقة كبيرة جداً بحماية الدولة المصرية وأمر يتعلق بالأمن القومى المصرى من إمكانية أن تطال العدالة الجنائية الدولية جرائم ترتكب على أراض مصرية دون أن يكون لها سند فى الدستور، غياب هذا النص من الدستور المصرى بحظر ارتكاب جرائم الحرب والإبادة وجرائم ضد الإنسانية يقطع الطريق على المحكمة الجنائية الدولية من أن يتوسع اختصاصها لمناقشة هذه الجرائم عبر مجلس الأمن متصرفا بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لأنه يحق له إحالة أى حالة إلى المحكمة الجنائية الدولية متى غاب عن هذه الدولة تشريع يحظر ويجرم هذه الجرائم، وشكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً للسيد ناصر أمين، هذا الموضوع موضوع مهم أريد أن أسمع فيه أكثر، فهل عندك مانع أن تشرب معى فنجان قهوة غداً ظهراً؟ شكراً.

**السيد الأستاذ عمرو درويش:**

شكراً سيادة الرئيس، أولاً، أريد أن أهنئ الشعب المصرى والقوات المسلحة بعيد ٦ أكتوبر ، ونؤكد دائماً أن القوات المسلحة ستظل دائماً هى درع الوطن والحامية للشعب من أى عدوان.

ثانياً، أنا فى الحقيقة حضرتك تعلم أننى أحترم حضرتك كثيراً، لكن أنا أسجل اعتراضى للمرة الثانية على ترتيب الكلمات، لو أنه متواجد عند حضرتك كشف مبدئى مقترح بالأسماء فنحن ليس عندنا مانع، لكن نحن قدمنا الورق منذ فترة طويلة جداً ولم نأخذ وقتنا ولا ترتيبنا الذى نحن قدمنا به الورق .

ثالثاً، هذا حديث أنا أكتب هذه الورقة كل يوم أربع وأحاول أن أتكلم ولكن فى الحقيقة أعود وأتراجع، أنا أسأل نفسى ماذا نريد؟ فأجد نفسى أكتب أن الشعب يريد وهذا كان أهم مطلب من مطالب الثورة من ٢٥ يناير، أنا أقول هذا الكلام لأننى فى الحقيقة عندى حالة من الحزن تجاه عمل اللجنة، أعتقد هذا هو الأسبوع الرابع وأنا فى الحقيقة أنضم للزملاء الذين يقولون إن اللجان الفرعية تعمل فى واد وبقية اللجان فى واد، وطالبنا أكثر من مرة حضرتك أن اللجان توزع ما تم إنجازه من أعمال وما سيناقش وما يناقش على اللجان لكن هذا للأسف لم يحدث.

رابعاً، أنا فى الحقيقة أرى أنه ليس من المفروض أن الناس لا تعرف ماذا نفعل فى اللجنة، لأننا نسمع كل يوم من زملائنا ومن الناس التى تأتى وتحضر هنا، نحن نقول كلاما لكن هذا الكلام لا ينفذ، اللجان التى تشكل وأعتقد أننا لا نعمل دستوراً فى الخفاء ولا نعمل حاجة فى هذه المرة، يمكن إذا كنا نعيب على الدستور الذى فات أنه تم إقراره فى الفجر فنحن ليس من المفروض أن يقال إن هذا الدستور يتم فى غرف مغلقة، وبعد ذلك نحن لابد أن نؤكد على شىء أن كل الموجودين فى اللجنة قامات ونعتز بها جداً لكن ليس من المفروض أننا نعمل دستوراً ونقر مواد والناس لا تعلم عنها شيئاً، وفى نفس الوقت اللغط الذى يحدث على المواد نحن أقرينا هنا قبل ذلك أن السادة الأعضاء أنه من المفروض أن هناك اتفاقا، إذا سمحت يا فندم...

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

اختصر من فضلك.

**السيد الأستاذ عمرو درويش:**

سوف أختصر، الأعضاء نحن قلنا إن الذى يعبر فى الإعلام يعبر عن رأيه الشخصى وحتى هذه اللحظة وأنا أسجل هنا أن الشباب هم أكثر التزاماً بهذه النقطة، وأن ما دون الشباب يصرح فى الإعلام أن اللجنة أقرت واستقرت ووافقت وتم الإنجاز وتم إقرار المواد، وكل يوم فى لجان الحوار ولجان المقترحات نفاجأ أن الناس تقول أنتم أقررتم كذا، فأنا أطلب من حضرتك إذا تم إقرار أننا نخرج للناس ونقول لهم آراءنا الشخصية على أنها آراء اللجنة فنحن اليوم ماذا سنفعل يجب أننا نلتزم والسادة الأعضاء لا يلتزمون هذا أمر فى منتهى الخطورة.

آخر شيء إذا كنا نتحدث عن إلغاء مجلس الشورى لكن سوف نستبدله ويحل محله مجلس الشيوخ، لا، نحن لا نريد الاثنين لأن الفرق عندى ليس فى المسمى أنا إذا كنت سوف أقر مجلس الشيوخ أتركه مجلس شورى وأعرف الناس ما هو الدور الذى سوف يقوم به مجلس الشيوخ فيكون مجلس الشورى، يعنى أنا لا يعنينى تغيير المسمى الناس فى الخارج معتقدة أننا نغير مسميات، نحن لا نغير مسميات إما أنا نبقى على مجلس الشورى بصلاحيات محددة وأنا أطالب وأعضاء اللجنة أن يبقى مجلس الشورى بسن ٣٥ سنة ويبقى له صلاحيات، إذا ما استقرت اللجنة على بقاء مجلس الشورى.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

نحن لا نناقش الآن تفصيلات مجلس الشورى أو مجلس الشيوخ، فإذا كان هذا هو النقطة الأخيرة فأشكرك ، لأن هذا سوف يأتى عندما نناقش المواد تفضل، أنت فى أول الكلمة قلت إنك قدمت منذ فترة وتريد قوائم ، طبعاً هذه مسألة تتعلق بإدارة الجلسة، أحب أن أقول لك إنه عندما تكون هناك تقارير من المقررين أعطى كلمات التعليق أولاً للأعضاء الأساسيين، هذه هى سياستى.

**السيد الأستاذ عمرو درويش:**

بعد إذن حضرتك، أول ثلاثة تحدثوا كانوا احتياطيين، يا أفندم، يا عمرو بك...

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

أسف يا عمرو نحن نناقش تقارير معينة مسئول عنها مجموعة سوف تصوت عليها أنا أريد أن أسمع توجهاتهم إلى أين، ثم بعد ذلك أعطى لك الكلمة لكى أسمع وأضيف إلى معلوماتنا، إنما لا تأتى وتقول لى أنا رقم ٦ ولابد أن أكون رقم ٦، لا.

**السيد الأستاذ عمرو درويش:**

على فكرة أنا ممكن أن أنتظر إلى آخر الجلسة ليس عندى أى مانع، لكن حضرتك ، بعد إذن حضرتك أول متحدثة زميلة كانت من الاحتياطى، فالفكرة ليست فكرة أساسى أو احتياطى ليس هذا هو الموضوع.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

وقتنا يا عمرو، الوقت يضيع....

**السيدة الأستاذة صفاء زكى مراد:**

شكراً سيدى الرئيس، السيدات والسادة ونحن نحتفل بالعيد الأربعين لنصر أكتوبر المجيد أحيى القوات المسلحة المصرية وجيشنا الوطنى العظيم جيش شعب مصر، وتحية الإجلال والإكبار لكل مقاتل افتدى هذه الأمة وأهدى بدمه عزتها وكرامتها، من هنا أدعو إلى تبنى مطلب شعب وهو النص فى الدستور على حظر محاكمة المدنيين أمام المحاكم العسكرية فى دستور نكتبه بعد أكبر ثورة شهدها العالم المعاصر، وشكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الأستاذ محمد سلماوى ( المتحدث الرسمى ) :**

سيادة الرئيس فى الحقيقة أنا أريد أن أتكلم فى نواح إجرائية بحتة وهى المسألة التى أثيرت حول تداول المعلومات بين أعضاء اللجنة نفسها ، أنا كنت اقترحت منذ البداية أن تتقدم كل لجنة بتقرير يومى عن عملها يرفع إلى رئيس لجنة الخمسين، والحقيقة أننى أعرف لجنة واحدة فقط التزمت بهذا وتكتب تقريرا يوميا مفصلا يرفع إلى سيادتكم، وأيضا يتاح لمن يريد، أنا أرجو أن يتم فعلا تعميم هذا النظام

بحيث يكون هناك تقرير يومى عن عمل كل لجنة، وأن يذهب إلى رئيس لجنة الخمسين وبعد أن يراجعه يستطيع أن يأمر بتداوله بين اللجان الأخرى، وقد حدث مثلا أن كنت فى لجنة من اللجان وكانت تناقش مبدأ حرية إتاحة المعلومات لعضو المجلس النيابى وقلت لهم إننا ناقشنا هذه المادة فى عمومها للمواطنين جميعا فى لجنة الحقوق والحريات، وهنا حدثت ازدواجية لعدم معرفة اللجنة بما تم مناقشته فى اللجنة الأخرى هذه هى النقطة الأولى ووجود تقرير يومى عن عمل كل لجنة يمكن أن يسمح بالتنسيق وعدم التكرار .

النقطة الثانية، تتعلق بلجنة الصياغة التى أرجو أن يتسع عملها ليتعدى مسألة الصياغة اللغوية، فلجنة الصياغة هنا تعنى صياغة الدستور، فهذه اللجنة مكلفة بأن تصوغ الدستور من الناحية القانونية، ومن ناحية اتساق المواد مع بعضها البعض، أرجو أن تتمكن هذه اللجنة من مراجعة تبويب الدستور الذى يحتاج بالفعل إلى إعادة النظر فيه حتى تصوغ الدستور بالفعل بالمعنى الشامل ولا تراجع فقط أخطاؤه اللغوية، وشكراً سيادة الرئيس .

**السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :**

شكراً .

**السيد الأستاذ يسرى معروف :**

شكراً سيادة الرئيس .

أولاً، أحب أوجه التحية لأرواح شهدائنا الذين نسمع كل يوم أنه مات عدد من قواتنا المسلحة والشرطة ماتوا من أجل أن نجلس نحن هنا فى أمن وأمان، وأصبحنا نسمع أرقام الشهداء مجرد سماع لأرقام نرددها اليوم ثلاثة شهداء وغدا اثنين وبعد غد واحد وهكذا ، فلابد أن نذكر أنفسنا بأرواح هؤلاء الشهداء فى كل لحظة .

ثانيا ، أوجه الشكر لمن استجاب لاستغاثتى فى الجلسة السابقة والخاصة بالمادة (٣٦) التى تم حذف منها نسبة صغار الفلاحين والحرفيين ٨٠٪، وتم حذف نسبة ٥٠٪ من مجالس الإدارات فى القطاع العام والأعمال ، أشكر كل من استجاب لدعوتى وتم إعادة ما تم صياغته من قبل ، فشكرا مرة ثانية.

ثالثا ، أحب أن أثنى على دعوة سيادة نقيب المحامين أننا نضع دستور ثورة ، ثورة أى انتقال من مرحلة إلى مرحلة ثورة أى أنه كان يوجد وضع محدد نصححه، بالنسبة للعمال نحن عشنا عشرات السنين فى وضع محدد نظام يعين نقابيين ويعين اتحادات معينة، الآن أصبح يوجد اتحادات منتخبة من العمال، هذه الاتحادات المنتخبة تمارس حريتها التى شهد لها العالم كله على القهاوى وعلى الأرصفة فى حين أن أموالنا وهى أموال العمال ومؤسساتنا المقدرة بالمليارات موجودة تحت سطوة من هم من قبل الثورة .

الشىء الأخير ، أدعو من هم من النظام السابق والنظام الأسبق الذين سمحنا لهم بأن يتحدثوا باسم الثورة وعملنا أنفسنا أننا لم نأخذ بالنا وهم يتحدثون باسم الثورة، والذين لم يصنعوها وأداروا موقعة الجمل، الآن تجرؤا ويحاولون إعادتنا إلى ما قبل الثورة، أرجوهم إما أن يمثلوا علينا ويتكلموا باسم الثورة، أو يصمتوا ويتركوا الثوار يتحدثون ، وشكراً سيادة الرئيس .

**السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :**

شكراً .

**السيد الأستاذ جبالى محمد المراغى :**

شكراً سيادة الرئيس .

سوف أتكلم فى جزئية بالنسبة لتنمية الصعيد فقد سمعنا كثيرا، متحدثون كثيرون يتحدثون عن تنمية الصعيد ، تنمية الصعيد ونسمع عن تنمية الصعيد منذ أكثر من خمسين سنة، ولا تنمية فى الصعيد، والصعيد وهو من المحافظات النازحة شعبها فى محافظات الوجه البحرى، قبل أن نسأل ونقول الزيت والسكر والأصوات الكثيرة التى تأخذها أى أحزاب أو أى جماعات، نسأل ما هو السبب الذى جعل هؤلاء الناس يقبلون على أنفسهم أن يأخذوا الزيت والسكر؟ إن كان يحاسب فليحاسب النظام الذى كان موجوداً قبل أن يحاسبوا الناس وقبل ما يقولوا للناس انتوا يجب أن تكون هناك توعية وتنمية أرجو من سيادتك ، سيادة الرئيس أن يكون فى الدستور كلمة تنمية بمعناها الحقيقى لمحافظات الصعيد .

الشىء الثانى ، يا سيادة الرئيس العمالة غير المنتظمة وشمولهم تحت مظلة التأمين الصحى، العمالة غير المنتظمة ، سيادة الرئيس ، حاليا غير مؤمن عليها تأميناً شاملاً وحدث منذ حوالى خمسة أيام صدر

قرار السيد وزير الضمان الاجتماعى بأن الناس الذين يأخذون معاش الضمان وهو ٤٠٠ جنيه والناس الذين خرجوا على المعاش المبكر من ٧/١ وكانوا يحصلون على معاش ٤٠٠ جنيه حاليا رجعهم إلى معاش قدره ٦٠ جنيها ويخصم شهر ٧ و ٨ وهذه سوف تسبب كارثة ، وشكراً سيادة الرئيس .

**السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :**

شكراً .

**السيد المهندس صلاح عبدالمعبود :**

فى الحقيقة سيادة الرئيس ، أتمنى من الدستور أن يضيف إلى مكتسبات الشعب المصرى ولا يأخذ منه أى يضيف فى مجال وضوح الهوية العربية والإسلامية، أيضا يضيف فى مجال وضوح ضوابط الحقوق والحريات، يضيف أيضا فى مجال ضمانات الفصل بين السلطات الحقيقى، ويضيف كذلك وبقوة ضمانات العدالة الاجتماعية، أى فى بلادنا فئات تشتكى الجوع والفقر والتهميش وبعض الخدمات بل الحرمان من الخدمات أبناء سيناء وأبناء النوبة، صعيد مصر بأكمله المناطق الحدودية كلها تعانى وتشتكى من هذه الأمور، هؤلاء إن لم يحصلوا اليوم فى هذا الدستور على حقوقهم فمتى سوف يحصلون عليها بعد هذه الثورة العظيمة؟ أرى أننا اجتمعنا فى هذا الدستور كى نصنع ونضع مواد تحقق آمال وطموحات الشعب المصرى وأتمنى أن يخرج الدستور كذلك ، وشكراً سيادة الرئيس .

**السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :**

شكراً .

**السيد الدكتور محمد الشحات الجندى :**

شكراً سيادة الرئيس .

أريد أن أعلم وأنا أرى الآن هناك كثير من الأفكار، هناك كثير من المطالب، هناك كثير من المقترحات التى يضيق عنها إفراد مواد متعددة فى مشروع الدستور الحالى، وبالتالى أعتقد أن دور الديباجة هنا فأنا أطرح أن بعض الأمور من الممكن أن يشار إليها حتى لا يكون هناك دستور متضخم، لأن فنية الصياغة وأيضا محتوى هذه الصياغة مسألة مهمة للغاية ، فمن الممكن على سبيل المثال قضية الانتماء أنا أرى أن قضية الانتماء مازال ينقصها الكثير جدا مع العلم أن الإنسان المصرى انتماؤه لوطنه

لمجتمعه لشعبه لأمته كل هذا نحتاجه، جدا وبالتالى أنا أرى أنه من المناسب للغاية أن ندرج هذا فى الديباجة إذا كان ذلك متعذرا فى إطار المواد .

النقطة الأخرى، دور منظمات المجتمع المدنى ، سيادة الرئيس ، وأعتقد أن السادة الزملاء والزميلات هنا يدركون تماماً أن منظمات المجتمع المدنى بما أثير حولها من الكثير من المسائل، وأن هناك تدخلا من الخارج وقصة التمويل، أنا أحيى لجنة الحقوق والحريات لأنها أفردت مسألة إحياء الوقف لأنها تعفينا كثيرا من مسألة التمويل الأجنبى، التمويل الأجنبى الذى يطرح تساؤلات كثيرة حول مسار المجتمع المصرى ومسار التنمية هنا، لكن فقط أريد أن يكون هناك ضمانات للأداء لأن لدى حوالى ١٨ ألف جمعية وربما ٢٥ ألف جمعية ما دورها فى تنمية الشخصية المصرية؟ وما دورها فى التنمية الحقيقة فى المجتمع؟ أنا أعتقد أننا بحاجة ملحة إلى أن نضع ضمانات نضع محتوى جيداً لدور منظمات المجتمع المدنى، لأن هذا من الممكن أن يصنع مصر الجديدة ، وشكراً سيادة الرئيس .

**السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :**

شكراً .

**السيد الدكتور حسام الدين المساح :**

فى البداية أحيى زملائى الأعزاء، أعفونى من الحديث عن كثير من النقاط وعلى رأسهم الدكتور سعد الدين الهلالى، أنا سوف أقول نقطة واحدة لا يوجد داع أن نقول الأقباط لأننى أنا قبطى مسلم ، أقباط تعنى مصريين، أنا قبطى مسلم وأخى قبطى مسيحى، فالقبطية لا تعنى المسيحية، وإنما تعنى المصرية الأصيلة هذه النقطة الأولى.

أما النقطة الثانية، سيادة المستشار محمد عبدالسلام ذكر الخلافات أنا أقول لسيادته إن الخلافات حين تظهر للرأى العام فهى تعطى مصداقية لأن هذا الدستور ليس مفروضاً علينا من أحد ولا أحد يملى علينا أفكارنا وأن الخلافات تعنى أن هناك آراء متعددة وأنه لا توجد أفكار مسبقة سيتم الاعتماد عليها، وهذا أكبر دليل على أنه دستور ثورة .

النقطة الأخيرة ، الأستاذ سامح عاشور بالفعل أغنانا عن كثير حينما قال "نحن لا نرقع دستوراً" أنا أحييه على هذه الكلمة ، وشكراً سيادة الرئيس .

**السيد الأستاذ عمرو موسى ( رئيس اللجنة ) :**

شكراً .

**السيد الدكتور صلاح الدسوقى :**

أنا لا أعتقد أننا يجب أن نتزعج من ردود الفعل التى تتم داخل هذه القاعة، ونأخذ مثالاً بسيطاً جدا موضوع البرلمان غرفة أم غرفتان، واللجنة الفرعية التى أخذت موقفاً تحبذ فيه غرفتين بعد نقاش طويل داخل اللجنة كان هناك رد فعل فى الرأى العام لابد أن نعترف به ولابد أن نشعر أننا جزء من هذا الشعب نتفاعل معه ولا نوجد داخل صومعة أو فى برج عاجى، عندما يحدث هذا التفاعل وهذا الحوار هذا يجعلنا مبسوطين أكثر من أننا نشعر أن هناك مشكلة معينة حدثت بدليل أن هذا رد الفعل جعلنا اليوم نتكلم عن إمكانية مراجعة هذا الموضوع، وهذا كلام جيد جداً، لأننا نعمل فى وسط مجتمع ونعمل من أجل هذا المجتمع، وهذا سوف يوصلنا ونحن نتكلم عن مناطق مهمشة مثلاً، ونحدد جغرافياً، فى الحقيقة أن شعب مصر كله مهمش، فلو سرنا كيلو متر واحد وندخل فى العشوائيات التى حول القاهرة، وندخل فى الدلتا، ونذهب إلى السواحل ونرى الصيادين كل هؤلاء مهمشون، فالتهميش قد طال شعب مصر كله على مدى أربعين سنة فى نظم استبدادية تقهر هذا الشعب وتمتص دمائه، لذلك لا يصح أن نتكلم عن مفوضية للمهمشين، ماذا تعنى مفوضية للمهمشين؟ أى أن هذه المناطق كتب عليها أن تظل مهمشة أم أن مهمتنا هى إلغاء التهميش أصلاً سواء كان تهميشاً جغرافيا أم فئويا أو أياً كان، هذا هو الذى يجب أن نتجه إليه، ونحن نصنع الدستور وليس كل شىء يقابلنا سوف نعمل له مفوضية، وكأننا نقر الوضع ونريده أن يستمر على ما هو عليه، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الأستاذ رفعت داغر :**

شكراً سيادة الرئيس.

فى الحقيقة أنا أريد أن أتكلم عن نهر النيل شريان الحياة لشعب مصر، وهو نهر من أنهار الجنة وهبة الله لمصر وهو السبب الرئيسى للتنمية الزراعية فى مصر، لذلك يجب الاهتمام به أكثر من ذلك،

فالدستور السابق لم يعطه حقه من الاهتمام المناسب، وأيضاً التعديلات الدستورية الجديدة لم تتعرض لكيفية زيادة حصة مصر الدولية من مياه النيل، لذلك أنا أرجو أن الدستور القادم يحتوى على فقرتين أساسيتين:

الأولى، ملزمة للحكومات القادمة بالعمل على زيادة حصة مصر الدولية من مياه النيل زيادة تتناسب مع زيادة السكان.

الثانية، تجريم وعقاب كل من يتسبب فى تلوث النيل سواء بالصرف الصحى أو الصرف الصناعى أو غيره من أسباب التلوث، وشكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيدة الأستاذة مها أبو بكر:**

سيادة الرئيس شكراً على إعطائى الكلمة نسجل للمرة الثانية أو الجلسة الثانية على التوالى، اعتراضى على إدارة الجلسة بالرغم من ما أبديتموه سيادتكم من نقاش مع زميلى عمرو درويش، وأشكرك أيضاً لإعطاء الكلمة لخمسين شخص احتياطى قبلى، لأننى بالفعل استفدت كثيراً من كلماتهم، وأعطونى الفرصة لكى أعلق على كلماتهم واختصروا منى وقتاً طويلاً.

النقطة الثانية، التى أريد أن انتقل إليها هى مسألة جيشنا المصرى العظيم ألف تحية وألف سلام لجيشنا المصرى العظيم حامينا وحامى الأراضى المصرية، حامى النفس المصرية، حامى الشعب المصرى، جيشنا المصرى فوق رؤوسنا كلنا، وهو جزء كبير فى تشكيل وجداننا، ومن هذا المنطلق أؤكد على كلام زميلتى الأستاذة صفاء زكى مراد بحظر محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى وإن كان لم نتناقش فى هذه المادة، وإن شاء الله، نتناقش فيها ونخرج بتوافق عال فيما بيننا.

النقطة الثالثة، التى أريد أن أتكلم فيها، سيادة الرئيس، فيما يتعلق بفكرة التمييز الإيجابى، عندنا فئات كثيرة زملائى كلهم تحدثوا عنهم لفئات همشت وتم ضدها التمييز السلبى، ولابد أن ينص فى باب الأحكام الانتقالية على التمييز الإيجابى لهم، وهم العمال والفلاحون والمرأة والأقباط بشكل خاص.

النقطة الأخيرة، التى أريد أن أتكلم فيها مؤسسة هيئة قضايا الدولة، حامى المال العام أو العمود الفقرى لحماية المال العام فى العهد السابق والأسبق، يا سيادة الرئيس، كانت هيئة قضايا الدولة لا تستطيع أن تقوم بعملها على الوجه الأمثل فى حماية مالنا العام نظراً لأنهم كانوا لا يستطيعون القيام بأى إجراء أمام المحكمة أو غيرها إلا من المسئول عن نهب المال العام، لذلك أنا أتضامن معهم فى إعطائهم الضمانات التى تمكنهم من أداء هذا الدور، وشكراً.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد المستشار جميل حليم :**

شكراً سيادة الرئيس.

فى البداية أحب أن أتقدم بالتهنئة إلى القوات المسلحة، فنحن نعد لدستور ٣٠ يونية الثورة العظيمة التى حماها الجيش والقوات المسلحة، فتعود علينا الأيام وهى مرور ٤٠ عاماً فنقول شكراً للقوات المسلحة لأنك جعلتى أعيننا تسر بانتصارنا يوم ٣٠ يونية ٢٠١٣.

أما الجزئية التى أريد أن أتكلم فيها يا سيادة الرئيس هل نحن فى حاجة إلى غرفتين أم غرفة واحدة؟ نحن فى حاجة إلى غرفتين ولكن فى رأيى أن اللغط الذى ثار حول مجلس الشورى ليس عيباً فى مجلس الشورى، ولكن تعالوا نراجع أنفسنا ونرى الاختصاصات التى كانت فى الدساتير السابقة، والتى أدت إلى ضعف مجلس الشورى، إذن، فضعف مجلس الشورى ليس بسبب أداء أعضائه فلو رجعنا لسجلات الأعضاء سوف نجدهم أنهم كلهم من القامات الكبيرة ولهم وزنهم ووضعهم فى بلدنا مصر العظيمة، ولكن الاختصاصات سحبت فى الدساتير السابقة، مما أدى إلى ضعف أداء مجلس الشورى، والدليل على ذلك أن لو رجعنا إلى الاحصائيات التى توجد فى مجلس الشورى عندما كانت له سلطة اقتراح القوانين وعرضها على مجلس النواب لم يصدر حكم واحد من المحكمة الدستورية العليا بعدم دستورية أى نص من نصوص القوانين التى اقترحها مجلس الشورى، إذن، العيب ليس فى مجلس الشورى، ولكن العيب فى الدساتير التى انتزعت هذا الاختصاص منه، لذلك يجب فى الدستور الجديد أن نضع اختصاصات واضحة لمجلس الشورى أو مجلس الشيوخ، وهى اقتراح القوانين ومناقشتها بالتوازى مع

مجلس النواب، وهنا سوف نجد أنه سوف يظهر دور مجلس الشيوخ وهو دور عظيم سوف يساهم فى التشريع فهذه نقطة جوهرية، وأرجو أننا نرجع للإحصائيات الموجودة فى مجلس الشورى والتى تؤكد الكلام الذى أقوله، وشكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

شكراً.

**السيد الدكتور مدحت سعد الدين:**

أشكرك، يا سيادة الرئيس، ابتداءً أنا من أول المؤيدين لتغيير الدستور، وسعدت جداً أن سيادتك قلت أننا وحسب الواقع الذى نحن فيه نغير الدستور، وأيضاً سيادتك كفيتنى مشقة أن أتكلم عن العدوان على القضاء الذى حدث فى الدستور الماضى، لكن هناك نقطة لابد أن أوضحها، هناك نقطة شكلية لابد أن تتضح لأن لها تأثيراً جوهرياً على فصل السلطة القضائية فى الدستور الماضى كانت السلطة القضائية مقسمة لفصل واحد إلى سبعة فروع، فهذه السبعة الفروع شملت القضاء، والنيابة الإدارية، وهيئة قضايا الدولة، ومجلس الدولة، والمحكمة الدستورية، والمحاماة، والخبراء، للأسف أيضاً أن الذى حدث فى مشروع الخبراء أنه استبعدت لجنة الخبراء، وأبقى على نفس هذا الكلام وعلى نفس هذه التقسيمة فى نفس الفصل فى مشروع الدستور المقترح، هناك فرق كبير بين السلطة القضائية وبين أشخاص العدالة أى ممثلى العدالة، ممثلو العدالة بصفة عامة هم كل من يشارك فى إرساء وتحقيق العدالة للمواطن المصرى، بدءاً من القضاة ومروراً بالمحكمة الدستورية وهيئة قضايا الدولة، السلطة القضائية من دستور ١٩٢٣ وحتى دستور ١٩٧١ قبل الدستور الأخير كانت مقصورة على القضاء الجالس والقضاء الواقف، القضاء الجالس يعنى مجلس الدولة والقضاء العادى أما القضاء الواقف فهو النيابة.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

أرجو تسليمى هذه المقترحات ولا داعى لقراءتها لضيق الوقت.

من فضلك يا سيادة المستشار أعطنا هذه المقترحات الوقت متأخر حتى أن ينتبه إليها الناس.

أرجوك سلم لى هذه المقترحات وسوف أضعها فى اللجنة المناسبة.

**السيد المستشار مدحت سعد الدين:**

أنا سوف أقول النقطة الثالثة وهى أن القضاء يختص بالفصل فى جميع المنازعات وبعد ذلك النيابة وهذا اقتراح موجود وكان موجوداً فى دستور ١٩٥٤ " يتولى النيابة نائب عام يندب من بين أقدم ثلاث نواب لرئيس محكمة النقض أو أقدم ثلاث رؤساء محاكم استئناف تاليين جميعاً فى الترتيب لأعضاء مجلس القضاء الأعلى ويدخل معهم فى الاختيار نواب عموم المساعدين إذا انطبقت عليهم شروط الأقدمية وذلك بناء على اختيار مجلس القضاء الأعلى، وبعد ذلك اختصاصات النيابة بعد ذلك وبعد ذلك يكون للقضاء مجلس أعلى يؤلف من رئيس محكمة النقض رئيساً وأقدم نواب إلى آخره وهذا يجب أن ينص عليه فى الدستور، وأيضاً سن التقاعد ينص عليه فى الدستور الفقرة التى بها أن القضاة لهم ميزانية مستقلة تدرج رقماً واحداً، لا يجوز إصدار أى قوانين تتعلق بالقضاء أو النيابة قبل عرضها على مجلس القضاء بعد أخذ رأى الجمعيات العمومية ولا تقر إلا بموافقة ثلثى أعضاء الجمعية التشريعية، واقترح إضافة اختصاص جديد للمحكمة الدستورية العليا لأنها وضحت أنه حصل فصل بين السلطات لكنها لم تحدد من الجهة التى تحدد الفصل بين السلطات، فأنا اقترح هذا النص "تختص المحكمة الدستورية العليا بما لها من سلطة تفسير للدستور بالفصل فيما قد يحدث من منازعات بين سلطات الدولة الثلاث وفقاً لأحكام الدستور" وترجع العلة فى ذلك أنه كانت هناك مقولة سابقة تقول إن رئيس الجمهورية دائماً أنه يرعى الحدود ما بين السلطات، واللجنة حسناً فعلت أنها قامت بحذف عبارة "يرعى الحدود ما بين السلطات" لكنها لم توضح بالضبط الجهة التى ستتولى الفصل بين السلطات، وأعتقد أنه بما لها من سلطة فى التفسير، وهذا منصوص عليه فى الدساتير العالمية كلها، شكراً سيادة الرئيس.

**السيد الأستاذ خالد يوسف:**

لم أكن راغباً فى أن أتكلم لكن سيادة الزميلة مها استفزتنى عندما تحدثت عن كوتة المرأة والأقباط والعمال والفلاحين.

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

إن هذه اقتراحات مقدمة.

**السيد الأستاذ خالد يوسف:**

سأقول لكم – سيادة الرئيس– عن سبب استفزازى وهو أنها إمرأة، ويجب عليها أن تدرك أن هناك فرقاً ما بين الكوتة التى نتحدث عنها سواء كنا على حق أم لا وما بين الحقوق الأصيلة للمرأة المصرية التى تمثل نصف المجتمع، فالمرأة المصرية إذا أردنا أن نتكلم عن كوتة للمرأة فأنا رأيي أن هذا الأمر فيه إهانة، فالمرأة المصرية تمثل نصف المجتمع المصرى، تشارك مناصفة فى التنمية، أنجحت ثورتى ٢٥ يناير و٣٠ يونية، لذلك فإننى أصر على أن أى كلام على كوتة يتم استبعاد المرأة منه وأن يكون هناك تمثيل عادل للمرأة أى يكون للمرأة نسبة ٥٠٪ فى كل المجالس النيابية، وأعتقد أن السبيل الوحيد لتقدم مصر هو أن تأخذ المرأة دورها فى تنمية هذا الوطن، وأعتقد أن الرجل المصرى كان مسئولاً عن مائة سنة هزائم فى القرن الفائت لأن المرأة لم تشاركه أبداً فى القرار السياسى حيث كان يتحمله بنسبة مائة بالمائة تقريباً، المرأة المصرية لم تشارك فى القرار المصرى، أنا رأيي أنه إذا قامت المرأة المصرية بالقيادة فى القرن القادم فإنه سيكون قرن انتصارات لهذه الأمة لأننى من المؤمنين جداً بأن المرأة المصرية باعتبارها أول مصرية فى العالم خرجت للعمل، وأنها كانت لديها فرصة للتأمل الشديد جداً جعلتها حكيمة، وفى الصعيد يقولون عليها "الكبيرة"، فأنا أعتقد أن المرأة المصرية إذا قادت هذه الأمة فإنها ستطلع لآفاق مختلفة تماماً، لذلك فإن رأيي عندما تتحدثون عن الكوتة فلتخرجوا المرأة من هذا الأمر، ولابد من أن تأخذ حقوقها كاملة وهى ٥٠٪ فى التمثيل.

**السيد اللواء مجد الدين بركات:**

شكراً سيادة الرئيس، أشكر كل من قام بتهنئة القوات المسلحة بعيدها، وهى جزء أصيل من الشعب المصرى، وهى بطبيعة الحال والشعب المصرى كيان واحد لا ينقسم على طول الزمان، هذه واحدة، أما الثانية فقد قرن البعض التهنئة للقوات المسلحة بذكرى حرب أكتوبر بطلب إلغاء محاكمة المدنيين أمام القضاء العسكرى، إن هذه المسألة للأسف فيها تناقض شديد جدا، ينم عن عدم علم بقانون القضاء العسكرى لأن من ضمن الاختصاص بمحاكمة المدنيين ينصرف إلى الذهن مباشرة أن هؤلاء

المدنيين من المواطنين المصريين فى حين أن كثيراً من اختصاص القضاء العسكرى بمحاكمة مدنيين من الأعداء أحدها إعلان الحرب، إعلان الحرب جريمة من الجرائم التى تدخل ضمن اختصاص المحكمة الجنائية الدولية، إعلان الحرب إما يعلن عن طريق رئيس الجمهورية فى هذه الدولة أو رئيس الوزراء أو المجلس النيابى أياً كان اسمه أو مجتمعين، ومن ثم فمجرد إعلان الحرب يعتبر جريمة، وبالتالى فعند إعلان الحرب ومن يعلنها فهو متهم ومجرم بارتكاب جريمة من الجرائم الدولية التى توجب محاكمته، وإما أن تحاكمه دولته أو تسلمه وفقاً لقواعد القانون الدولى، هذه واحدة، أما الثانية فهى الخاصة بأسرى الحرب فمن ضمن كل جيوش العالم يوجد فيها مدنيون يعملون فى وزارة الدفاع ويرافقون القوات المسلحة منهم الأطباء والميكانيكيون والفنيون، فهناك أعداد كثيرة جداً من المدنيين وهؤلاء هناك من يقع منهم فى الأسر فيكونون أسرى حرب يخضعون لاختصاص القضاء العسكرى وفقاً لاتفاقيات جنيف الأربعة لسنة ١٩٤٩ وللبروتوكولين الإضافيين لسنة ١٩٧٧ وخاصة الاتفاقية الثالثة لجنيف الخاصة بأسرى الحرب، أيضاً هناك عسكريو القوات الحليفة والذين يتواجدون على إقليم الدولة فى حالة الدعوة لتواجدهم كما حدث فى حرب أكتوبر ١٩٧٣، والإخوة الذين تحدثوا أصغر سناً من أن يتذكروا أن بعض الدول العربية قد شاركتنا فى هذه الحرب وكان منهم مدنيون أيضاً ويخضعون لقانون القضاء العسكرى، وهناك الكثير والوقت لا يتسع للرد ولكننى أريد أن أضيف فى عجالة سريعة وهى الجزئية الخاصة بما أشار إليه الأخ الزميل الأستاذ ناصر أمين فيما يتعلق بذكر الجرائم الدولية فى الدستور، وأحب أن أشير إلى نقطة هامة جداً وهى أن مصر لم تصدق على النظام الأساسى للمحكمة الجنائية الدولية وبالتالى فنحن لسنا من ضمن أطراف هذه المحكمة، اللجنة القومية للقانون الدولى الإنسانى أعدت قانوناً متكاملاً للجرائم المسماة بالجرائم الدولية وهو مشروع جاهز للإصدار وهو موجود فى اللجنة القومية برئاسة السيد المستشار وزير العدل، شكراً سيادة الرئيس.

## السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):

فى الحقيقة أريد أن أختم الجلسة الآن، وهذه الجلسة تعقد فى مطلع شهر أكتوبر الذى شهد النصر العظيم يوم السادس من أكتوبر ١٩٧٣، سأرسل باسمكم برقية للتهنئة بهذه المناسبة إلى السيد المستشار رئيس الجمهورية وكذلك إلى القائد العام للقوات المسلحة المصرية، نحن جميعاً نحيى هذه الذكرى

العظيمة، وهذا اليوم الذى جعل المصريين فخورين بأنفسهم وبشعبهم وبجيشهم وبانتصارهم، فقدنا شهداء كثر قدمتهم القوات المسلحة فداء للوطن، ومازالت القوات المسلحة المصرية تقدم شهداء منها ونحن نتابعهم مع الأسف فى أحداث مازالت تهدد أمن هذا البلد، تحية للقوات المسلحة، وتحية لذكرى شهدائها، أدعوكم للوقوف دقيقة حداداً وقراءة الفاتحة على أرواحهم الطاهرة.

(وقف الجميع دقيقة حداداً على أرواح شهداء القوات المسلحة لقراءة الفاتحة)

**السيد الأستاذ عمرو موسى (رئيس اللجنة):**

أعتقد أننا أطلنا اليوم فى النقاش، وهنا عضوان أو ثلاثة يطلبون الكلمة ولكننى أعتذر لهم وسيعطى لهم حقهم أو يعوضون عنه –بإذن الله– الإخوة والأخوات أعضاء اللجنة:

نكتفى بهذا القدر، وترفع الجلسة.

(رفعت الجلسة الساعة الخامسة والدقيقة الثلاثين مساء )

***

تم التصديق على مضبطة هذا الاجتماع .

مقرر لجنة مراجعة المضابط

الدكتور عبدالجليل مصطفى

رئيس لجنة الخمسين

ورئيس لجنة مراجعة المضابط

عمرو موسى